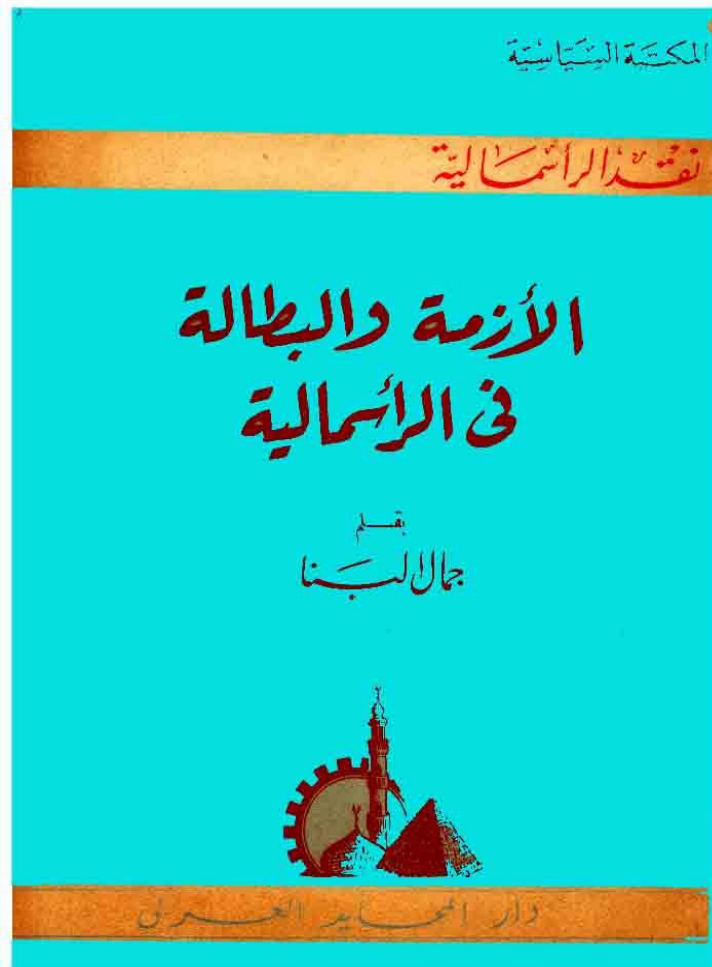


الأزمة والبطالة في الرأسمالية



كتبت الأزمة والبطالة في الرأسمالية في أكتوبر سنة ١٩٥٧م، وطبعت بهيئة كتيب من كتيبات الجيب في ١٢٠ صفحة، وقد صدرت كإحدى أعداد مجلة الفكر التي كنا قد حصلنا على امتيازها في فترة سابقة ثم عجزنا عن إصدارها كمجلة بحكم الظروف السياسية التي كانت تبطش بكل مبادرة حرية ثم أصدرنا في شكل كتيب عددين كان أولهما «موقف المفكر العربي تجاه النظم السياسية المعاصرة»، والثاني هو «الأزمة والبطالة في الرأسمالية»، وكان ينتظر أن يكون العدد الثالث هو «المهمة السرية للنقود في الرأسمالية» التي تكشف الدور الذي يقوم به «الائتمان» في البنوك ولكن شغلنا عنها.

تعرض الرسالة المشكلة بطريقة سائغة بعيدة عن الشنونة الأكاديمية خاصة في الجزء الأول، وهي ترى أن الأزمة والبطالة جزآن لا يتجزآن من بنية النظام الرأسمالي التي يفوق فيها الإنتاج مقدرة المستهلكين على امتصاصه وشرائه، وبالتالي تحدث الأزمة والبطالة، وأن حلها إنما يكون بالاشتراكية أو بالفاشية، ويعرض الكتاب صفحات تكاد تكون منسية من الباحثين مثل ما جاء في تقرير ولیم بيضردج الذي وضعه لوزارة العمال بعد الحرب العالمية الثانية، ومثل اقتراحات الاقتصادي البريطاني كينز كما تتابع انسياق الولايات المتحدة إلى الخيار الفاشي الذي يعتمد على تضخيم صناعة الأسلحة التي تمتص البطالة دون أن يفوق الإنتاج الاستهلاك، لأن الأسلحة لا تعرض للاستهلاك في السوق، ولكن تكون النهاية هي الحرب، وهذه هي الفاشية.

نفدت نسخ الرسالة، ولم يبق منها إلا نسختان ومن ثم فإن طبعها في المختار حال دون اندثارها ويمكن الجيل أن يقرأها وأن يفيد منها حتى وإن كتبت عام ١٩٥٧م، أي منذ خمسين عامًا، ويشهد ما ورد فيها من تنبؤات بأصالتها.

الأزمة في الرأسمالية

جعلت الدراسات التقليدية للاقتصاد السياسي من الأزمة "لغزاً" وحاطته بهالة من الافتراضات والاحتمالات والشكوك والضباب.

ولم يتقدم العالم الرأسمالي الذي يحل هذا اللغز في جراحة ووضوح.

وقد نفهم السر في هذا إذا علمنا أن حل لغز ما معناه التخلص منه والقضاء عليه، ومن قبل حدثتنا الأسطورة الإغريقية المشهورة أنه ما كاد أوديب^(١) يحل اللغز الذي كان يلقيه أبو الهول ويفترس كل من يعجز عن حله، حتى رما أبو الهول نفسه من عل، ومات، ولم يبق للأسف الشديد من بين علماء الاقتصاد التقليدي "أوديب" يحاول حل اللغز الذي يسمى الأزمة والذي تلقيه الرأسمالية، وتفترس به أمن الإنسانية وصفائها، ذلك لأنهم قبلوا المبدأ الرأسمالي وأصبحوا يدورون في فلكه ومداره، ومن غير المعقول أن يحلوا اللغز فيقضوا على الرأسمالية التي آمنوا بها، أو اضطروا إلى الإيمان بها تحت تأثير عشرات العوامل.

تصوير الأزمة :

وها نحن أولاً نبدأ بتصوير اللغز..

آلاف السلع موجودة، متراكمة في المخازن، يعلوها التراب، ويجلس بجانبها التجار يندبون حظهم التعس، وقد وضعوا رؤوسهم على أيديهم في انتظار شارين لا يأتون قط، ولا يمدون إليها يداً.

وألوف من الناس يمرون بهذه السلع، يتطلعون إليها بعيون متلهفة وتتقطع أنفسهم حسرة دونها، لأنهم يريدونها، وبيوتهم وأطفالهم ونسائهم في أمس الحاجة إليها، ولكنهم مع هذا لا يستطيعون أن يمدوا إليها يداً أو يحصلوا منها على شيء.

آلات رائعة مستعدة للعمل، وخامات موجودة في الأسواق وفي المناجم. ولكن هذه الآلات والمناجم والمصانع مقفلة، خواء يعيش عليها العنكبوت وينعق فيها البوم، ويفها سكون كسكون المقابر.

وأمام هذه الآلات والمناجم جيوش من العمال الذين يذرعون الطرقات بحثاً عن عمل ويقدمون سواعدهم لمن يؤجرها بأبخس الأثمان - باللقمة - فلا يجدون، كما لو كانت كل آلات المدينة تعمل ليل نهار، ومناجمها تستنزف بلا انقطاع.

كيف حدثت هذه المفارقات، وكيف سمحت الإنسانية بهذا الوضع الذي يفضحها، ويصمها بالغفلة والبلاهة والحمق والعجز..؟

كيف سمحت بأن يتعذب الألوف والملايين من السكان.. بأن تنهار البيوت.. ويتشرد الرجال وتضطر النساء إلى أنواع من الإذلال والضعفة دون ذنب جناه هؤلاء جميعاً.

ماذا فعل التاجر الصغير حتى يغلق محله في المساء.. كما فتحه في الصباح.. وحتى يعود إلي أطفاله خالي الوفاض.. فارغ اليد؟

لئن كان هناك خطأ، فليس هو خطأ هؤلاء، ومع ذلك فإنهم هم الذين يدفعون الثمن.

(١) تزعم هذه الأسطورة أن وحشاً خرافياً تسميه "أبو الهول" كان يسأل الناس على أبواب مدينة ثيبه عن الكائن الذي يسير على أربع في الصباح، وعلى اثنين في الظهر، وعلى ثلاثة في المساء، والحل هو "الإنسان".

كيف تحدث الأزمة :

والطريقة التي يحدث بها هذا اللغز هي أيضا لغز في حد ذاتها فالأزمة لا تبدأ في التفاقم إلا أثر فترات الراج، أي عندما تكون المصانع عامله، والآلات دائرة، والأسعار طيبة، والسلع نافقة، وأثمان الأسهم والسندات صاعدة، وتكون البنوك على خير حال، تستقبل الودائع بفائدة ٢ % وتسلف بفائدة ٥ %..

في هذا الجو الصافي الجميل يحدث "شيء".

لم يتحدث العلماء طويلا عن هذا الشيء.

إنه أي شيء " وخلص " !

قد يكون مسألة سياسية، وقد يكون مسألة مالية، وقد يكون فضيحة داخلية، وقد يكون حدثاً خارجياً ن أو دولياً، وقد يكون له أصل وقد لا يكون أكثر من نزوة عابرة.

يطراً هذا الشيء العابر، الغامض، فيتوقف الرجال المحنكون الذين كانوا يشترون الآلات والأسهم والمواد الخام عن الشراء، بل قد يحاولون في وقت واحد التخلص مما لديهم "ولعلمهم يتذكرون أن الكساد السابق كان مسبوقة بنوبة رواج".

وفي مكاتب مبيعات الشركات يلحظ المديرون نقصاً في شراء بعض أنواع السلع، فلا يابهون للأمر أول مرة، ولكن عندما يستمر هذا النقص فإنهم يوقفون استيراد الآلات التي تصنع هذا النوع.

وتحس شركات الآلات بعدم طلب عملائها، فتجتمع مجالس إدارتها لتقرر إيقاف الآلات الأقل كفاءة، والاستغناء عن العمال الذين يعملون عليها.

ويخرج هؤلاء العمال، ولا يتقاضون مرتباتهم، فتتخفف القوة الشرائية لهم إلى حد خطير.

وتشعر شركات السلع الاستهلاكية، والمحلات بعدم إقبال جانب من عملائها، فتتخذ الإجراءات نفسها التي اتخذتها شركات السلع^(١) الإنتاجية، أي أنها توقف طلباتها، وتستغني عن بعض عمالها.

ويزداد العمال المتعطلون، ويزداد نقص القوة الشرائية، فيؤثر ذلك مرة أخرى على الشركات والمصانع فيزيد عدد المفصولين ، وتنقص القوة الشرائية و هلم جرا حتى تبلغ الأزمة قمتها والبطالة ذروتها والكساد أوجه.

وتهرع بعض المؤسسات إلي البنوك، تلتمس منها المعونة وقت الشدة طانة أنها لن تتردد في تسليفها حتى تمر الأزمة، ولكن البنوك، وهي أشد حساسية من حبيبة الشاعر التي يجرح خديها خطرات النسيم، ويدي بنانها مس الحرير، لا تفكر إلا في نفسها، وهي لا تكتفي بالرفض، بل تحاول سحب ما كانت قد سلفته من قبل للمؤسسات والشركات إن استطاعت إلى ذلك سبيلاً.

وتطرق المؤسسات أبواب الحكومة، ويلتجئ الرأسماليون إلي الحكومات، ولكن هيهات، فطالما حارب هؤلاء الرأسماليون أنفسهم الحكومات سنوات الراج، وطالما أستعلوا عليها ورفضوا تدخلها وحرموا عليها التوسط وقصروها على أن تعني بشئونها الخاصة فانصاعت الحكومة، واقتصرت على شئونها حتى بعدت الشقة بينها وبين عالم المال والأعمال فإذا عجزت اليوم عن أن تساعد الرأسماليين فلا يلومن إلا أنفسهم.

(١) شركات السلع الاستهلاكية هي التي تقوم بصنع الحاجيات الاستهلاكية كالملابس والغذاء.. الخ، وشركات السلع الإنتاجية هي التي تقوم بصنع الآلات ولا سيما التي تصنع الآلات.

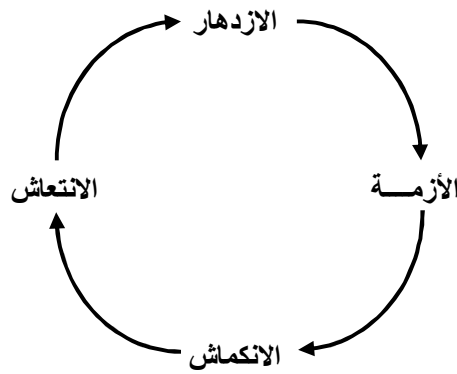
بل أن الحكومات التي تتحكم فيها الأوضاع نفسها تضطر إلى مجاراة التيار، فتقبض يدها وتضغط مصاريها.

ولو أرادت المساعدة والتدخل، لرفض الرأسماليون الكبار، وإن ألح في ذلك الرأسماليون الصغار كما سنري فيما بعد.

أسباب وعلاج الأزمة كما يراها أساتذة الاقتصاد الرأسمالي :

حقيقة إن معرفة الأسرار والألغاز مسألة صعبة ليس من الهين الاهتداء إليها، ومع ذلك فإن مسلك علماء الاقتصاد الرأسمالي إزاء الأزمة يبعث على الحيرة.. والشك.. والريبة.

منهم من تقبلها بإيمان القدري المستسلم كضرورة لا مناص عنها ولا مفر منها ولا تفسير لها، ومنهم من رأي لها دورة تمر كل بضعة سنوات لا تتقدم عنها.. ولا تتأخر.. ومنهم من رأي أن الاقتصاد في الرأسمالية يدور في حلقة مفرغة يسمونها "الدورة الاقتصادية" يوضحها الرسم أدناه^(١).



أي أن الأزمة تبدأ من نقطة "الازدهار" التي أشرنا إليها، لتدخل المرحلة الثانية "الأزمة" التي تتوقف فيها الآلات والبورصات ويهوي الإنتاج، ويتعطل العمل، فإذا بلغت هذه المرحلة الحرجة قمتها أخذت تنتقل شيئاً فشيئاً إلى المرحلة الثالثة وهي مرحلة "الانكماش"، التي تذهب فيها دهشة الصدمة الأولى، وتستقر الأوضاع على الحدود الضيقة التي أوجدتها الأزمة فيؤهل هذا الثبات النسبي، للانتقال إلى المرحلة الرابعة، مرحلة "الانتعاش" التي تبدأ الحالة تتحسن فيها تدريجاً حتى تصل إلى مرحلة الازدهار التي بدأت منها أول مرة، و هلم جرا.

ومنهم من نسبها إلى الآفات الزراعية واختلاف المحاصيل، ومنهم من ترك الأرض بأسرها وأخذ يبحث عن أسبابها في الكلف الشمسي "وهو بالمناسبة، من أساطين الاقتصاد الرأسمالي" واتفقوا جميعاً في دراستها على طريقة "جحا" في اللف والدوران، وعمدوا إلى إعطاء الأسماء والمصطلحات لمختلف ظواهرها ودراسة كل ظاهرة على حدة، فلم ينتهوا إلى شيء، ولم يحاول واحد منهم أن يدرس المشكلة كوحدة في مجموعها أو يربطها بالقواعد والأسس للنظام الاقتصادي والإنتاجي بأسره بدلاً من ذلك أخذوا يلفون ويدورون حول أنواع من العلاج الجزئية والسطحية، فاقترحوا زيادة الأجور، ولكن زيادة الأجور في أمريكا لم تمنع ظهور أعظم أزمة

(١) عن المشاكل الاقتصادية الأمريكية American Economic Problems

رأسمالية بلغ فيها عدد المتعطلين ما بين ١٠ و ١٥ مليون ! ثم من ذا سمع برأسمالي يدعو إلي زيادة الأجور في أوقات الشدة والكساد؟

واقترحوا خفض الأجور، ولكن خفض الأجور أدى إلي زيادة انكماش وضعف القوة الشرائية وبالتالي زيادة الأزمة.

ورأى البعض أن سببها هو قلة النقود، ولكن شوهد أن كثرة النقود ترفع الأسعار ثم إن علاج مشكلة قلة النقود أعصى في الحل من علاج مشكلة الأزمة نفسها !

واقترحت المدرسة الرأسمالية المجددة "كينز وغيره" تدخل الحكومات وقيامها بسلسلة من الأعمال الإنشائية وانتهاج سياسة تخطيط اقتصادي، والنقد هنا هو أن هذا العلاج غير رأسمالي، بل إنه يهدم أحد الأسس الرأسمالية، وهو اقتصار الحكومة على شئونها الخاصة فضلاً عن أنه ليس من الهين على الدولة الرأسمالية تنفيذ هذه المشاريع كما سنري في المحاولتين اللتين بذلنا في إنجلترا.. وأمريكا.

وتحذلق بعض العلماء المدرسيين فكادوا ينكرون الأمر الواقع لأنه يخالف نظرية السيد المبجل، عظيم الاحترام والتقدير الموسيو جان باتست ساي عن "التصرف" إذ لا يمكن تبعاً لها حدوث أزمة زيادة إنتاج عامة.

حقيقة الأمر :

والأمر في حقيقته أبسط من ذلك، ولو أنصف العلماء الرأسماليون وصارحوا أنفسهم والناس بالحقائق لرأوا أن الأزمة ليست حدثاً عارضاً، ولا هي نتيجة طارئة تحدث كل عدة سنوات أو دورات منظمة فحسب ولكنها في الواقع ضرورة سينة دائمة في النظام الرأسمالي تصاحبه من المهد حتى تبلغه اللحد، وما دام هناك رأسمالية فهناك أزمة ظاهرة أو كامنة، مرئية أو خافية، إنها المكروب القاتل الذي يعيش على ما تتغذى به الرأسمالية من لحم بشري، والفهم الشعبي لكلمة " الأزمة" أقرب إلى الصحة من المعني الاصطلاحي والفني، فجمهرة الشعوب تعيش دائماً في أزمة في ظل الرأسمالية، أزمة تحس بها الشعوب في كل دقيقة من حياتها، ولا يشعر بها الرأسماليون إلا في المرات الدورية – مرة كل عشر سنوات – وحتى عندئذ يكون إحساسهم بها ضئيلاً لا يقاس قط بإحساس الجماهير ولا يحس بها العلماء الرأسماليون العاكفون على عوالم النظريات، والكلمات، وأبراج العاج.

والواقع أن هناك أنواعاً عدة من الأزمات، ويحدث أن تتجمع في الرأسمالية في وقت واحد، وتعمل متفاعلة مؤثرة بعضها في بعض وقد يطول بها الأمر قبل أن تتفاهم وتتفجر، وتهوي الرأسمالية المريضة، وعندئذ فحسب يرى الرأسماليون أعراض الأزمة البشعة.

هناك الأزمة التي تحدث من طبيعة المذهب الرأسمالي وجوهره أي السماح لكل واحد بأن يعمل ما يشاء في الميدان الاقتصادي، إقامة المصانع من أي نوع وإغلاقها في أي وقت، والتلاعب في البورصات ورفع الأثمان وخفضها، واختزان السلع وتوزيعها وكل ما تحفل به الغاية الرأسمالية الملتفة المتشابكة من إجماع وإقدام، ونزوات وأهواء، وإشاعات وحقائق الخ. والاختصار سياسة الحبل على الغارب التقليدية التي هي حجر الزاوية في الفلسفة الرأسمالية (١)، وأبرز عوارض هذه الأزمة هي تقلبات الأسعار ووجود النسبة المعهودة من المتعطلين وارتفاع هذه النسبة وانخفاضها في حدود محتملة.

وهناك الأزمة التي تحدث من طريقة الإنتاج الصناعي الرأسمالي وما تستتبعه من عجز القوة الشرائية عن ملاحقة الإنتاج وعند تراكم آثار هذا القصور من ناحية ومتابعة الإنتاج لزيادته من ناحية أخرى تحدث أزمة

(١) ما يسمونها "دعه يعمل" "Laissez-Faire"

فائض الإنتاج، وهي الأزمة الدورية المدوية التي تحدث الآثار الرهيبة التي صورنا بعضها فيرتفع عدد العاطلين إلي الملايين، وتهوي الأثمان.. وتغلق المصانع وتفلس المؤسسات الصغيرة ويقل الإنتاج بنسب مختلفة قد تصل إلي النصف كما حدث في الأزمة العالمية سنة ١٩٢٩.

— ٢ —

علاقة البطالة بالأزمة

رأينا أن البطالة هي أبرز مظاهر الأزمة التي تنشأ من طبيعة المذهب الرأسمالي، تلك الطبيعة التي تصل الحرية فيها إلى حد الفوضى والتضارب، وهذا ما يوصلنا إلي صورة للبطالة تختلف تمام الاختلاف عما هي عليه في أذهاننا، فما دامت البطالة تتأتى من طبيعة المذهب الرأسمالي، فإنها لا تكون حدثاً عارضاً إنما مرضاً دائماً مستمراً، والواقع أن البطالة من وجهة النظر الرأسمالية وإنما هي جزء لا يتجزأ من آلية النظام، ولها وظيفة معينة عليها أن تؤديها.

البطالة المتأتية من طبيعة الرأسمالية :

إن الوضع الحر للاقتصاد والإنتاج في الرأسمالية يتطلب بالبديهة أن يكون هناك رصيد دائم من المتعطلين ينتظرون العمل، فإذا فتحت مؤسسة جديدة في أي وقت يترأى لأي رأسمالي أن ينشط فيه أمكنه فوراً إلحاقهم بالعمل ولو لم يكونوا في الانتظار لعسر على المؤسسة الجديدة أن تدير آلتها ولاضطرت إما إلى الانتظار لأجل غير معلوم وإما لإخراج عمال من أعمالهم وتحمل مسؤولية ذلك.

وفي الوقت فإن النظام الذي يبيع لكل واحد أن يفتح ما يشاء من المؤسسات أي وقت أراد، يبيع لكل واحد أن يغلق مؤسساته إذا أراد، ويعطل عماله دون أن يكون عليه أي غبار أو أن يطالب بالتفكير في مصير عماله.

فمن الناحية الإيجابية، ومن الناحية السلبية يتطلب النظام الرأسمالي وجود رصيد دائم من العاطلين أطلق عليهم كارل ماركس في رأس المال "الجيش الاحتياطي الصناعي" أو الجيش العاطل في الدولة الرأسمالية الذي يفوق في العدد جيشها العامل.

ولم تعدم الفلسفة الرأسمالية من يناصر حتى هذه النقطة السوداء في صفحاتها، وقد شرح ذلك أحد الكتاب الإنجليز بقوله "لما كانت البطالة في نظام المنافسة ضرورة، فإن المناصرين لهذا النظام جعلوا من هذه الضرورة فضيلة، وهم في ذلك يجرون على تقليد الاقتصاديين الكلاسيكيين الذين ذهب جمودهم وعدم اكتراثهم للمصائب التي جرتها الرأسمالية على الإنسانية، مثلاً بين الأمثال، وقد أقاموا ذلك على قواعد الفلسفة المستساغة وقت ذاك من أن الفقراء لا بد أن يستمروا فقراء حتى يمكن للأغنياء إمداد رأس المال بالعمال الذين بغيرهم لا يعمل النظام، وبالتالي يصير الفقراء أشد فقراً"^(١).

والذين يتلمسون لنظام المنافسة الأعداء يؤمنون بفضائل جديدة للبطالة فوجود الاحتياطي الدائم من العمال سيقوي بالضرورة فرصة الاختيار لدي أصحاب الأعمال، وسيسهل ذلك في تدعيم المران الصناعي الذي بدونه يميل الإنتاج نحو الهبوط، كما أنه يعمل على تخفيض تكاليف الإنتاج وأثمان السلع ويحسم عادة الخلاف حول الأجور إذ سيتقبل العمال المتبطلون الأجور المعروضة دون نقاش، ولو محيت البطالة لتطلب الأمر - كما يرى هؤلاء السادة - تخفيض قيمة العملة لأن أصحاب الأعمال لن يستطيعون مقاومة ارتفاع الدائرة المفرغة للأجور

(١) بول إنزج " التحرر من الفاقة"، ص ١٧.

والأثمان، وتضطر البلاد التي ليست لديها بطالة عندئذ إلى تخفيض قيمة عملاتها بالنسبة للبلاد التي توجد فيها بطالة، والتي تحافظ على ثبات مستوي الأسعار.

وقد يظهر هذا الكلام مقنعاً حتى يمتحن تحت ضوء التجربة ففي الفترة ما بين الحربين كانت هناك درجة شنيعة من البطالة في بريطانيا، ولكن هذا لم يمنع المنازعات المرة حول الأجور، ولا هو منع إنقاص قيمة العملة سنة ١٩٣١م.

والواقع أن الرأسماليين كعادتهم ما كانوا ليتبجحون بالمنطق والنظريات أو يتحمسون لها هذه الحماسة لو لم يكن وراء ذلك امتياز لهم، وقد أعلنت ذلك جريدة التيمس في نوبة من نوبات الصراحة عندما قالت : (ليست البطالة حدثاً عارضاً يشوه وجه اقتصاد المشروع الفردي. إنها على النقيض، جزء جوهري من آلية النظام، ولها وظيفة معينة عليها أن يؤديها، والوظيفة الأولى للبطالة التي توجد دائماً صريحة أو مقنعة هي أن تحتفظ بسيطرة السيد على الفرد، وأن يكون السيد في الوضع الذي يقول فيه "إذا لم تقبل هذا الوظيفة، فكثيرون غيرك يريدونها"، وعند ما يستطيع الفرد أن يقول "إذا لم توظفني، فإن الكثيرين غيرك سيفعلون"، فإن الوضعية ستتغير تغيراً جذرياً^(١).

أزمة فائض الإنتاج وبطالتها :

منذ أن بدأ الإنتاج الرأسمالي الكبير في الظهور ودارت الآلات الحديدية بفضل القوي المحركة، وأزمات "فائض الإنتاج" تلبد الجو بصفة دورية كل سبع أو عشر سنوات، وظهرت أولى هذه الأزمات في إنجلترا وهي الأولى في دخول الميدان الصناعي الآلي وكان ذلك سنة ١٨٢٥ واتسمت الأزمة فيها بالأعراض التي ظهرت في كل الأزمات التالية والتي أصبحت بمرور الأزمات أعراضاً ثابتة يمكن بها تشخيص الأزمة كما يمكن تشخيص المرض من أعراضه كسبق الأزمة بفترة رخاء تتم عن زيادة الإنتاج. ففي سنة ١٨٢٥م استمر الرخاء ثلاث سنوات وارتفعت الأسعار والأسهم وفجأة هبط كل ذلك حتى تراوحت نسبة الهبوط ما بين ٣٠% و ٦٠% وازدحمت المخازن بالسلع الكاسدة وانهارت البنوك وحل الذعر بالبورصات ودام دور الهبوط إلي سنة ١٨٣٠م.

ثم توالى الأزمات في سنوات ١٨٣٦ و ١٨٤٧ و ١٨٥٧ و ١٨٦٦ و ١٨٧٣ و ١٨٨٢ و ١٨٩٠ و ١٩٠٠ "وكانت تظهر بالدول التي بلغت حداً كبيراً من النشاط الصناعي" كما يقول أحد أساتذة الاقتصاد السياسي المصري^(٢).

وعندما برزت أمريكا في ميدان الإنتاج الرأسمالي توطنت فيها الأزمات فحدثت سنة ١٩٠٧ أزمة عنيفة ابتدأ ظهورها بهبوط أسهم شركات السكك الحديدية وعمت سائر أرجاء العالم، وفي ١٩١٣م بدأت بوادر الأزمة الجديدة في الظهور، ولكن الحرب العالمية لاشتها في طياتها، وما كادت الحرب تضع أوزارها وتنتهي عمليات التعمير التي كانت قد امتصت فوائض الإنتاج حتى بدأت حمى المضاربة في الارتفاع فارتفعت الأسعار ارتفاعاً مبالغاً فيه، وعلى الأخص بالنسبة للأوراق المالية "حتى شعر الجميع باقتراب الأزمة"^(٣) التي حدثت بالفعل في سبتمبر وأكتوبر سنة ١٩٢٩م.

(١) عدد التيمس في ٢٣ يناير ١٩٤٣.

(٢) الدكتور زكي عبد المتعال، مذكرات في الاقتصاد السياسي، ص ٨٨٦.

(٣) المصدر نفسه، ص ٨٩٠.

ولكي نقدر أثر الأزمات يحسن بنا أن نلم، إمامه سريعة بأعظم الأزمات العالمية الكبرى في الفترة الأخيرة - وهي أزمة سنة ١٩٢٩م، فقد بدأت كما ذكرنا بارتفاع أسعار الأسهم والسندات في بورصة نيويورك ارتفاعاً عظيماً حتى وصلت الأرقام القياسية في الفترة ما بين سنة ١٩٢٦ و سبتمبر سنة ٢٩ من ١٠٠ إلى ٢٢٥، و قفزت قيم الأسهم والسندات في سبتمبر سنة ٢٩ إلى ٥١ بليون دولار، وعندئذ بدأت تتراخي الأسعار، فأسرع المتضاربون في البيع حتى هبطت القيمة إلى ٣٠ بليون دولار في الفترة من ٣ سبتمبر إلى ١٣ نوفمبر، وما جاء شهر يونيه سنة ١٩٣٢ حتى هبطت القيمة القياسية على أساس أن أسعار ١٩٢٦ = ١٠٠ إلى ٣٤، وهبط الإنتاج الصناعي في المدة من سنة ١٩٢٩م إلى ١٩٣٢م من ٣١١ إلى ١٩٢ وأفلست خلال هذه المدة عشرة آلاف مصرف، "وأخذ إتلاف المنتجات الفائضة والآلات بصورة نسبياً لم يكن من المستطاع تصورها من قبل، فعطبت عام ١٩٣٢ أفران كانت تستطيع أن تنتج سنوياً أربعة مليون طن فولاذ وحطمت سفن حمولتها مليون طن وحرثت عشرة ملايين "أكر" من أصل أربعين مليوناً كانت قد بذرت قطناً، وألقي في مصارف الماء مئات الألوف من ألتار الحليب، واقتلعت ثمانين ألف شجرة دراق، وصرع ٦,٤٠٠,٠٠٠ خنزير" (١).

أما عن البطالة فقد تراوحت في أمريكا وحدها ما بين ١٠ و ١٥ مليون - واختلاف التقدير يعود إلي مدي البطالة ونوعها وصعد العدد في العالم أجمع إلى ثلاثين مليوناً، أو أربعين مليوناً إذا احتسب عدد المتبطلين بطالة خفية أو مؤقتة، بينما كان قبل ذلك في العالم كله عشرة ملايين تقريباً.

وقد بدأت الأزمة في سنة ١٩٢٩ بهبوط قيمة الأسهم والسندات، ولكنها في سنة ١٩٣٣ أخذت شكل الإعصار الذي عصف بالبنوك والجهاز المالي في أمريكا بأسرها وزلزله في بقية دول العالم.

"وفي الرابع من شهر فبراير سنة ١٩٣٣م ساعات حالة طائفة من البنوك في مدينة ديترويت بولاية ميتشجان فأصدر حاكم الولاية أمراً بمنح البنوك أجازة لمدة ثمانية أيام، وتطايير نبأ ذلك في طول البلاد وعرضها وسرت الإشاعات حول المركز المالي، وارتفعت الصيحات طالبة سحب الأموال من البنوك.

وفي اليوم الرابع والعشرين من فبراير هرع الناس إلي البنوك في مدينة يانيمور بولاية ماريلند فمنح حاكمها البنوك أجازة، فتفاقم الأمر واستفحل الذعر وانتقل من ولاية أوهايو إلي ولاية أنديانا فولاية كنتكي فولاية بنسلفانيا، واستقال في اليوم التالي تشارلز متشل من رئاسة مجلس إدارة ناشيونال سيتي بنك فكان أحد أمراء المال قد نزل من عرشه خشية مد متعال من النقمة العامة.

وأقبل اليوم الأول من شهر مارس فأعلنت ولايتان أخريان أجازة للبنوك فيهما، وفي المساء تبعتهما أربع ولايات أخرى، وفي اليوم التالي اقتفت أثرها عشر ولايات.

وما أقبل مساء اليوم الثالث من شهر مارس حتى كان الإعصار المالي يلهب بسياطه الهوج مدينتي شيكاجو ونيويورك وهما أمنع المعازل المالية في البلاد، وفي الساعة الرابعة والنصف من صباح اليوم الرابع من مارس عنا المعقلان للإعصار فأعلن حاكم ولاية نيويورك وحاكم ولاية ايلنوي أجازة بنوك في الولايتين في وقت واحد تقريباً بغير اتفاق بينهما" (٢).

واعتقدت أمريكا - كما قال أندريه مورا - خلال هذه الفترة أن نهاية النظام والمدنية أصبحت قاب قوسين أو أدنى.

(١) "إلى أين يسير الاستعمار الأمريكي" تأليف هنري كلود، وترجمة الدكتور بدر الدين السباعي، ص ٩٢.

(٢) "روزفلت" للأستاذ يعقوب صروف - بتصرف من الصفحات ١٢٨ إلى ١٣١.

هذا العرض السريع للشهر العصيب الذي بدأ من اليوم الرابع من فبراير حتى الرابع من مارس والذي تساقطت فيه المدن والولايات كحبات عقد لا تقوي واحدة على الثبات إذا انزلت سابقتها ليوضح لنا أن النظام النقدي الرأسمالي وما ينسب إليه من دقة، ومتانة، وما يحوطه من خبراء وإحصائيات وأساتذة ومعاهد وما يدعمه من قوانين طبيعية حديدية مزعومة كالعرض والطلب والمنافسة والمرونة الخ. هذا كله لا يلبث أن يتداعى كبيت من ورق.. وأن الذهب – حامي الائتمان الرأسمالي العتيق – لا يلبث أن يخرب.. وعندئذ يتطلب الأمر الائتمان الحقيقي، انئمان الشعب، وليس أدل على ذلك من أنه ما أن سقط هوفر، رجل الذهب والتعريفات الجمركية والترشيد الصناعي، وولى روزفلت للمرة الأولى حتى اتخذ من الإجراءات الحاسمة وأظهر من الحزم والعزم ما أعاد الثقة إلي النفوس.. وما أوقف جائحة الإعصار.

آثار الأزمة على المجتمع الرأسمالي :

يظن بعض الناس أن الأزمة كارثة وكابوس بالنسبة لكبار الرأسماليين، وليس لجمهور الشعب أو طبقة البورجوازية أو صغار الرأسماليين، وليس هذا صحيحًا، فآثار إفلاس البنوك، وإغلاق المؤسسات، وهبوط قيمة الأسهم تختلف بالنسبة لهؤلاء عنها بالنسبة لأولئك، إنها الدمار والموت والإفلاس للصغار، ولكنها للكبار ليست أكثر من إيقاف الآلات الدائرة لفترة يجتر فيها الرأسمالي الكبير أرباحه التي كدسها طوال سنوات الرخاء، وينتظر الفرصة ليصلح من آلاته، ويجدد في معداته، وليس أدل ذلك من أنه بينما كانت أزمة ١٩٢٩م العالمية تطحن العمال في أمريكا طحنًا، وتذل كبرياءهم وتهيبهم لقبول أي عرض مهما كان ضئيلًا، وبينما كان الناس يهرعون إلى البنوك كالمجانين لاسترداد ودائعهم كانت مؤسسة فورد العظيمة.. تعمل.. وتبلغ أرباحها ما بين ٦٦٤ مليون دولار سنة ١٩٢٩م إلى ٥٧٦ مليون دولار سنة ١٩٣٣م، مما جعل فورد لا يمد يدًا إلى ستين^(١) مليونًا من الدولارات كانت مودعة في المصارف باسم مؤسساته، بل زاد عليها.

وقد تظهر الأزمة صنوفًا أخرى من الفرص والنهز للرأسماليين لكي يربحوا منها، فمعظم محاولات التدخل الحكومي للإنقاذ تستغل للربح والفائدة، لأن الحكومات ما دامت تعمل داخل الإطار الرأسمالي فلا بد أن تخضع في النهاية لحيل الرأسماليين وألاعيبهم، وإذا بدلت رأسماليين فبرأسماليين.

والرأسماليون الذين ينتسمون الأزمة يضاربون على الهبوط فيكسبون، فإذا حدث الخراب وعم الكساد نشطوا من جديد للكسب من البناء، ومن هنا حق لماركس أن يقول إن الأزمة "تشكل نقطة انطلاق لتوظيف جديد للأموال على قياس واسع".

ويمكن أن نفهم اختلاف آثار الأزمة بالنسبة لكبار الرأسماليين عنها بالنسبة لصغار المستهلكين، إذا لاحظنا أنها – في معظم حالاتها – أزمة تخمة إنتاج، وأن هذا يفيد الكبار في توزيع منتجاتهم ويعطيهم التلعة والذريعة لإغلاق مصانعهم والاستراحة من المصاريف والأجور ريثما يتم تصريف منتجاتهم المكدسة فلا تقف أعمالهم المالية بوقوف أعمالهم الإنتاجية والصناعية، وأن الفائض لدي أصغر رأسمالي يكفيه عادة حتى زوال الأزمة ليبدأ من النقطة التي كان فيها قبلها، أي أن دورة الأزمة مهما طالت – يمكن أن تعد قصيرة بالنسبة إليه.

ويختلف الموقف بالنسبة للملايين من الجياع، الذين يفقدون وقوف العملية الإنتاجية والصناعية مورد رزقهم الوحيد – العمل – الذي ليس لديهم أي مورد غيره أو أي فائض أو مدخر يمكنهم الاعتماد عليه، فالأزمة بالنسبة للمستهلك الصغير طويلة مهما قصرت، وتقضي على صفوف عديدة من العمال والمستهلكين قبل أن تنقشع غمتها.

(١) "هنري فورد: تاريخ حياته" تأليف وليام أوفر سيمونز تعريب على إسلام "باشا"، ص ١٢٠

إن هذا الفرق الشاسع بين آثار الأزمة يفسر لنا إلى حد كبير سر تقبل الرأسماليين وعلماء الاقتصاد للأزمة في هدوء واستسلام، وأن أسفهم لها لا يزيد عما يمكن أن يستشعره الإنسان أمام نقطة نقص في نظام يفيد منه، يمكن أن يعتذر عنه بأنه ما من نظام معصوم، وأنه لا مناص من قبوله على علاته، أما الجماعات والجماهير والملايين فإنهم يرون فيها خطراً يهدد أمنهم، وعملهم، وحياتهم وكيانهم كله بالشقاء الأبدى، ولهذا لا يمكن التسامح معها، ولا يمكن قبول نظامها على علاته ما دامت " علته " على هذه الدرجة من الخطورة.

إن الدورة الاقتصادية التي أشرنا إليها من قبل تحكم على العالم الرأسمالي بأن يقضي نصف حياته في مرحلتي الأزمة، والانكماش، ومع ذلك فإنها دورة غير عادلة في الحقيقة، فالجماهير وسواد الشعوب لا تحس بالنصف الآخر الطيب – مرحلتي الانتعاش والازدهار – لأنه لا يكاد يعنيه كعمال " أجرية " لا يتأثر أجرها إلا قليلاً بزيادة الأرباح، بينما لا يقاس إحساس الرأسماليين بالأزمة بإحساس جماهير الناس التي تكون القاضية عليهم والحالقة لأرزاقهم ومعاشهم.

— ٣ —

الأعباء العقيمة على الإنتاج الرأسمالي

إذا صرفنا النظر، بعض الشيء، عن الأزمات الدائمة الناتجة من طبيعة المذهب الرأسمالي وما ينشأ عنها من تقلبات في الأسعار وظهور للحيش الاحتياطي الصناعي، فإن الأزمة الجائحة هي في الحقيقة أزمة فائض الإنتاج، التي تشل فعلاً الجهاز الإنتاجي والاقتصادي في البلاد الرأسمالية.

لماذا يعجز الاستهلاك عن ملاحقة الإنتاج؟

ومن أهم المسائل خطورة أن نعرف لماذا يعجز الاستهلاك عن ملاحقة الإنتاج، ولماذا يأخذ عدم التوازن هذا شكل الخصيصة الثابتة الدائمة بحيث يعد إحدى السمات الجوهرية للنظام الرأسمالي التي تحيل المفارقة الرأسمالية فيها النعمة إلى نقمة، والخير إلى شر وتجعل كثرة المنتجات لعبة تخرب البيوت، وتشرد معظم العمال بالفعل بينما تصلت على الباقيين سيف البطالة وشبحها المخيف.

إنه ل يبدو لنا أن الإجابة بشكل عام على هذا السؤال ليست صعبة وأن ما ينقصنا في هذا الميدان إنما هي التفاصيل والمفردات – وهي ناحية لم يعن قط الاقتصاد السياسي التقليدي بدراستها، لأنه اقتصر على النظريات العامة، وفاته أن لكل من التطبيق والعمل والتفاصيل والطبيعة البشرية كيانها الخاص وأثارها الحيوية على النظريات العامة.

لهذا لا يكفي قط أن نقول إن سبب عجز الاستهلاك عن ملاحقة الإنتاج في الرأسمالية هو الاستغلال واكتناز الرأسماليين لزبدة الإنتاج ومحض الأرباح فيه وتجميدهم لها أو استغلالهم إياها في الإنتاج مرة أخرى أو صرفها في أبواب تعود عليهم أخيراً بدلاً من أن يمنحوها للعمال الذين يمثلون القوة الشرائية الاستهلاكية في الشعوب.

إذا قلنا هذا لم نعدم من يرد علينا بمنطق النظريات والجدل فمن الخير لنا، أن نفهم العملية على الطبيعة الحية كما يقولون، ونفهمها لضحايا النظريات كذلك بأن نبدأ مع المشروع الفردي بالفعل.

كيف يظهر المشروع الفردي؟

إن الحقيقة الأولى والأساسية التي يعود إليها وحدها، ظهور المشروع الفردي في الرأسمالية، هي الربح، فعندما يجد بعض الناس أن لديهم مبلغاً من المال يفيض عن استهلاكهم، فإنهم يفكرون في العادة في الكسب منه أو كما يقولون "استثماره".

من هذه النقطة، ألباء البداية والروح المحركة والباعثة للرأسمالية، يبدأ الفساد، لأن هناك فرقاً كبيراً بين العمل الذي تدفع إليه حاجة المجتمع ومصلحته بالفعل، وبين العمل الذي يدفع إليه الهوى الفردي والرغبة في الربح المادي، ولم يفرق الفلاسفة الرأسماليين بين الأمرين، وظنوا أن مصلحة المجتمع في مصلحة الفرد وأن كسب الفرد دليل على حسن استجابته لرغبة المجتمع، وإلا لما شجعه، ولما ربح بالتالي وأنه كلما تسابق الأفراد وتنافسوا كلما كسب المجتمع من وراء ذلك.

الرد بالتفصيل على هذه المزاعم سنتولاه في مجال آخر. وحسبنا أن نقول إن التجربة قد أثبتت خطأ ذلك، وإن ما يحدث هو العكس، فالمجتمع أعظم من مجموع آحاد الأفراد، ومصلحة الأفراد تتعارض ويؤم المجتمع في النهاية بإثم هذا التعارض، وإن كثيراً من الأفراد يستطيعون الكسب بإفساد المجتمع كما يمكن أن يكسبوا، بل والأكثر مما يمكن أن يكسبوا بالعمل على ما فيه صلاحية، وإن المنافسة المزعومة يمكن أن تنتهي باتفاق بين القلة المنتجة تكون ضحيته الكثرة الكثيرة المتفرقة من المستهلكين.

إن ذكر ذلك بالتفصيل يضيق عنه هذا الفصل وما نريد أن نشير إليه فحسب ونضعه في تقديرنا هو أن جنين المشروع الفردي يحمل السمة العظمى – سمة الربح – من أول يوم يبدأ فيه الرأسمالي عملية الاستثمار..

على أنه بقدر ما تكون الرغبة في الربح هي وازع العمل والدافع على تأسيس المشروع، وبقدر تشديد الرأسمالي في تحريه لها، وتدقيقه في تحقيقها، فإنه عادة لا ينجو من الوقوع في كثير من المزالق والأخطاء، لأن مصادر المعرفة في العالم الرأسمالي قد لا تكون صحيحة أو كاملة أو ثابتة، فقد تكون إشاعة متفنتة مسبوكة، وقد تكون وجهاً واحداً لعملية عديدة الوجوه، وقد تكون صحيحة وكاملة، ولكن لفترة معينة فحسب وكل الإحصائيات "العلمية" والكتب الأنيقة المجلدة والأبحاث.. الخ، تخضع لمؤثرات تجعلها في كثير من الأحوال تنقلب أو تقبل التعارض أو تمنحها مرونة، أو تدخل عليها تحفظات تبعدها عن الدقة المظنونة، وهي أمور طبيعية وضرورية في المجتمع الرأسمالي الذي لا يقوم على التنظيم والترابط.

على كل حال، ما يحدث هو يقدم الرأسماليون رغم ذلك، لأن سراب الريح يبهز عيونهم، بقدر ما يطمس عقولهم، ولأن العملية أشبه بالقمار، فحتى لو خسر فلن يخسر قوام حياته أو مورد عمله، وإنما سيخسر بعض الفائض المكتنز لديه، وقد تتداخل عوامل أخرى من الهوى الشخصي والمغريات البعيدة عن ميدان الأعمال ومن المعروف أن الحفلات الاجتماعية تؤدي دوراً في الاقتصاد الرأسمالي كما تؤدي المكاتب، وأن كثيراً من القرارات الخطيرة قد تتخذ، أو تختمر بعد رقصة، وفي إحدى هذه الجلسات المريحة خلال تدخين سيجارة أو شرب كأس أو الاستماع إلى الموسيقي، ففي العالم الرأسمالي يحدث كل شئ يخطر بالبال، وأشياء أخرى لا يمكن أن تخطر ببال كثير من الناس !!

وقبل أن نبدأ في دراسة تفاصيل إنشاء المشروع وتأسيسه يجب أن نشير، إشارة عابرة فحسب، إلي أن الرأسمالي عندما قرر دخول الميدان الاقتصادي اعتماداً على تقديره للنجاح المادي للمشروع – وهو تقدير كما رأينا قد يكون صحيحاً وقد يكون خاطئاً – لا يضع في حسابه أي نوع من التعاون أو التنظيم بينه وبين المؤسسات المماثلة لمشروعه ومن باب أولى بينه وبين المؤسسات التي تشرف على الإنتاج كله وبهذا يتسم المشروع بالخصيصة الثانية للمشروع الرأسمالي – بعد الربح – وهي الفوضى (التي يسميها علماء الاقتصاد

الرأسمالي الحرية) وانعدام التنظيم الذي يجب أن يكون موجوداً بين كل المؤسسات التي تنتج سلعة واحدة وبين كل هذه المؤسسات كوحدة، ووحدات المؤسسات الأخرى التي تنتج بقية أنواع السلع، إذ أن إنتاج سلعة معينة يتأثر ببقية أنواع الإنتاج، ومن هذه الخصيصة تنشأ فوضى الإنتاج وتظهر البطالة، وتقلبات الأسعار، والواقع أنه لا يحق لنا أن نعجب إذا كانت المؤسسات تقوم، وتقع، تروج وتكسد، تفتح وتغلق، لأن هذا هو المنتظر، ولكن العجب حقاً هو أن يتسق الإنتاج أو ينتظم العمل، أو يستقر الاستهلاك في مثل هذه الظروف استناداً إلى قانون العرض والطلب المزعوم.

فائدة رأس المال :

ولكن علينا أن لا نسبق الحوادث، فقد رأينا أن نتخذ من المشروع الفردي مثلاً نسير معه خطوة خطوة من وقت أن تخطر فكرة التأسيس في ذهن الرأسمالي حتى يبدأ المشروع عمله.

وقد رأينا أن الفكرة قد خطرت لزيد من الناس لإقامة مشروع، وليكن مثلاً مصنع نسيج فستكون الخطوة التالية هي إعداد رأس المال.

ويحدث أن يقدم صاحب المشروع رأس المال كله بنفسه، أو أن يشرك فيه بعض أصدقائه إذا أخذ المشروع شكل شركة تضامن، ولكن الذي يحدث غالباً وكما نمت الرأسمالية هو أن تقوم البنوك^(١) بتقديم جانب كبير أو أن يدفع الناس هذا الجانب في شكل أسهم أو سندات، ويتقاضون فائدة يسمونها "فائدة رأس المال" يتقاضاها البنك وحامل السند وحصص التأسيس كما تجز من الأرباح بالنسبة للأسهم الممتازة وسنفترض أن هذه النسبة ستكون ٥%.

هذا هو العبء الأول العقيم الذي يحمل به الإنتاج في الرأسمالية فإذا كان البنك قد سلف المشروع مائة ألف جنيه مثلاً فإن خمسة آلاف جنيه من ثمرة الإنتاج، وزبده الأرباح ستقدم إلي البنك دون أن يكون هناك أي مبرر "عملي" لذلك. لأن البنك لم يفعل أكثر من أن فتح في حساباته اعتماداً بالمبلغ أو قدم مالا، والمال في حقيقته وسيلة لصياغة الانتماء الاجتماعي ليسهل تداوله بدلاً من التبادل السلعي القديم، ونقله من مكان ما في المجتمع إلي مكان آخر في المجتمع نفسه، ومن أيدي أفراد إلي أيدي أفراد آخرين، هذه العملية – عملية التحويل أو النقل المجرد دون أي إضافة أو أي تشكيل أو أي جهد – لا تستحق في منطق العمل جزاء، ولن نجادل المنطق الرأسمالي في طبيعة رأس المال كما لن نستشهد بآيات من القرآن أو الإنجيل في تحريم الفائدة لأننا وعدنا بملاحظة المنطق العملي والواقعي وحده وعدم الانسياق وراء المذاهب والنظريات، ومنطق العمل أن رأس المال لا يعمل بنفسه ولا قيمة له في نفسه، وأن العمل هو كل شيء فانتزاع مبلغ من الربح، الذي هو ثمرة العمل، لإعطائه للبنك أمر يكون على أحسن تقدير، غير مفهوم في منطق العمل.

قد يقال إن هذا يستحق النظر في حالة تسليف البنك، ولكن ماذا يكون الحال إذا مول المساهمون المشروع وتقاضوا الفائدة، بل وحتى إذا لم يتقاضوا فائدة قط، وإنما ربحاً، وهو أمر تسلم به الشرائع؟ إننا نقول أن الأمر لا يختلف، لا من ناحية المبدأ، ولا من ناحية النتيجة، فمن ناحية المبدأ لا تختلف وضعية صاحب السهم عن وضعية البنك إلا في أن الأول قد قدم أربعة جنيهات فائدة أو حتى ربحاً، فمن باب أولي أن تستحق المائة ألف جنيه، والاختلاف بين النسبة المحددة والثانية للفائدة والنسبة المترابحة، غير المضمونة للربح أمر شكلي فحسب.

(١) يمكن للقارئ المصري أن يلحظ الدور الكبير الذي قام به بنك مصر في تمويل المشروعات والشركات الصناعية.

وفي النتيجة لا يختلف أمر المساهمين عن أمر البنك.

المهم في الموضوع هو أن انتزاع أي جزء من ثمرة الإنتاج دون عمل سيسفر عن تحميل العامل أو السلعة، عبئاً لا يعود إلي الطبيعة الإنتاجية، ولكن إلي ما تواضع عليه المجتمع الرأسمالي من حق المالك في الفائدة أو المساهم - دون عمل - في الربح.

إن بعض الناس يظنون أن المساهمين هم أيضاً من ناحية أخرى عمال، فعمال الصلب والحديد مساهمون في مصنع للإنتاج الزراعي. وصغار التجار يحملون أسهم بنوك أو أرضي.. الخ، فتحميل عمال مصانع النسيج بفائدة أو ربحاً سيقابله ربح آخر يتقاضاه عمال مصنع النسيج أنفسهم من مساهمتهم في شركة المواصلات، وبذلك تتساوى أو تتقارب المعدلات.

ولكن هذا التصوير نظري لا يثبت للتحليل العملي، إذ من المؤكد أن الغالبية العظمي من أفراد الشعوب لا تملك أسهماً أو سندات على الإطلاق، وأن البقية الباقية من الطبقة الوسطي التي يمكن أن يقال إنها مساهمة قد لا تزيد مساهمة المساهمين من أفرادها عن سهم أو اثنين.. فإذا جاز أن يسمى كل لابس بذلة أو حامل ساعة مالكاً أمكن أن يسمى حامل السهم أو الاثنين مساهماً.

فغالبية الشعوب إذن غير مساهمة، ومساهمة الطبقة الوسطي ضئيلة لا تغني ولا تشبع ولا ترفع ولا تخفض، والأمر في الأسهم، كما هو في تمويل البنك تستأثر به القلة الغنية.

الاكتناز والاحتياطي :

وناحية أخرى في مسألة رأس المال سيكون على مجلس الإدارة في مشروعنا أن يعني بها هي الاحتفاظ بجزء من المال عاطلاً، وهو مبدأ يحرص عليه كل الرأسماليين. والاقتصاديون منهم يسمونه "الاكتناز" أما عامة الرأسماليين فإنهم يطلقون عليه "الكاش Cash"، ويرونها الثروة السائلة الثمينة التي تملك من القدرة ما لعلها معه أن تقول للشيء كن فيكون! رمز الشرف، ومبرر الائتمان والحسن الحصين من الغوائل غير المتوقعة، ووسيلة الفرصة والنهزة عندما يسبح خيال الأرباح.

وفي العالم الرأسمالي يعد عدم الاحتفاظ بمبلغ عاطل تهوراً ومجازفة فلا يمكن أن يلام مجلس الإدارة على ذلك. بل هو جدير بالشكر، ولكن هذا لا يغير من الحقيقة الواقعة، وهي رفع معدل الفائدة بالنسبة للمبلغ العامل بالفعل من رأس المال، فإذا قرر مجلس الإدارة، في حالة مشروعنا، أن تكون نسبة الاكتناز ٢٠ ألفاً وأن يكون رأس المال العامل ثمانين ألفاً فإن الخمسة آلاف جنيه تمثل فائدة معدلها في الحقيقة وبالنسبة لرأس المال العامل ٦,٢%.. ولو كان مجلس الإدارة أشد تحرزاً وحرصاً فاحتجز ثلاثين ألفاً لبلغت الفائدة ٧%، وستري أن المبلغ الذي سيستغل في الإنتاج فعلاً هو في الواقع أقل من هذا بكثير.

وتمثل الاحتياطيات بنداً هاماً من بنود ميزانية كل مشروع رأسمالي وهي متعددة، متنوعة، لا يعلم سرها وحقيقتها إلا الشيطان والرأسماليون! فهناك احتياطي منظور وآخر غير منظور، واحتياطي استهلاك.. الخ، وهذه الاحتياطيات تقطع من غلة العمل ويكون مصيرها إما أن تجمد وعندئذ ينطبق عليها ما ينطبق على المبلغ المخصص للاكتناز، أي أنها لن تساهم في القوة الشرائية أو الاستهلاكية وإما أن تستعمل كرأس مال، وهي في هذه الحالة تساهم في القوة الإنتاجية، وليس الاستهلاكية..

الأراضي والإيجارات :

ويتقدم مجلس إدارة مشروعنا خطوة فيبدأ في شراء أرض لإقامة مصنع النسيج إذا كان لديه متسع من المال، أو يؤجر أرضاً إذا لم يشأ الشراء، وعليه، مرة أخرى، أن يستأجر أو يملك مخزناً في أفخم أحياء المدينة لعرض منتجاته، ومكاتب في قلب المدينة لإدارة أعماله.

ومجلس الإدارة يدفع في هذه الاستئجارات والأراضي مبالغ كبيرة فأثمان الأراضي مرتفعة، وإذا كانت الأراضي الزراعية التي يقوم عليها المصنع رخصة نسبياً فإن إيجارات المخازن والمكاتب مرتفعة ارتفاعاً جنونياً، يجعل لكل شبر قيمة تجارية.

ونحن هنا لا نناقش المبادئ العامة، فحق ملاك الأراضي في استئزاف الأموال هي مسألة خارجة عن موضوع هذا الفصل، وما يهمنا هو أن الفهم الرأسمالي للملكية قد فرض على الإنتاج الصناعي أن يتحمل عبئاً عقيماً دون أن يكون له أي عائد مباشر، أو مبرر إنتاجي صريح، فأرض المصنع لا تزرع أنسجة، ولا تختزن في باطنها أنسجه، فهي في صناعة النسيج عقيمة، ومع هذا فإن الأنسجة أو العمال يتحملون ثمنها وإذا كان هناك خيار للرأسمالي بين وضع هذا العبء على العمال أو على السلعة أي أن يكون اختياره ما بين تخفيض الأجور، أو زيادة الأثمان فالاختيار واقع حتماً على تخفيض أجور العمال.

ولعل الاعتراض الذي ذكر عن "المساهمين العمال" يذكر هنا عن أصحاب الأراضي فيقال إنهم أيضاً مستهلكون، والأموال التي ستصرف إليهم ستنفق في الأسواق، وفي أنواع مختلفة من الاستثمارات والمشتريات، وردنا على هذا الاعتراض هو ردنا على الاعتراض السابق نفسه، إن ملاك الأراضي، زراعية كانت أو سكنية، هم دائماً من الأغنياء، وإعطائهم أثمان أراضيهم معناه، إلى جانب تحميل الإنتاج بجزء من تكلفة غير إنتاجية، تجميع جزء كبير من أموال المساهمين (إذا افترضنا أن جمهرتهم من الطبقة الوسطى، ولو من الناحية العددية العامة، وليس من ناحية ما يمتلكه كل فرد منهم) وإعطائها مرة واحدة لأشخاص أغنياء بالفعل، ليزدادوا غني.

وأما أن هؤلاء الأغنياء سينفقون هذه الأموال الطائلة في الأسواق والسلع، فستحدث عن هذه النقطة فيما بعد.

وسنفترض بعد عمليتي توفير رأس المال وبناء المصانع أن عمليات شراء الآلات والمواد الخام ستتم بمنتهى الدقة والأمانة وستبرأ من شوائب العمولة والرشوة.. الخ، وكافة أنواع التوسطات والتطفلات المسلم بها في المجتمع الرأسمالي، والتي قلما تخلو عملية رأسمالية واحدة منها.

وليس لنا اعتراض، بعد أو تعليق على ما سينفق بشراء الآلات والمواد الخام لأن هذه عناصر مباشرة في الإنتاج.

المهايا والمكافآت الأجور :

ويأتي دور المهايا والمكافآت والأجور وهي تنقسم بصفة أساسية إلي فصيلتين الأولى مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، ومهايا المديرين وكبار رجال الأقسام والثانية أجور العمال ومن إليهم من صغار الموظفين الذين يعدوا أيضاً رغم الياقات البيضاء، وعدم مباشرة إنتاجية عملهم عملاً، والفصيلة الأولى وحدها هي التي يمكن أن تعد عبئاً على الإنتاج وبقدر التضخيم فيها، بقدر ما يكون التحيف على الفصيلة الثانية التي هي في الحقيقة المنتجة إنتاجاً مباشراً.

إن الفصيلة الأولى تستنزف مبالغ طائلة تسكت عنها كتب الاقتصاد التقليدي، ولكن مراجعة ميزانيات الأعمال توضح طرفاً من الحقيقة فمجلس الإدارة يتقاضى عادة ١٠% من صافي الأرباح. ولما كان عضو مجلس الإدارة المنتدب يتقاضى غير نصيبه من الـ ١٠% مرتباً ضخماً كما أن الأعضاء أنفسهم يتقاضون مكافأة عن كل جلسة فيظهر من هذا أن نسبة الـ ١٠% من الأرباح لا تخصص لأعضاء مجلس الإدارة لقاء عمل يؤديه ولكن لمجرد كونهم أعضاء، وبمعنى آخر مكافأة لهم على توظيف جانب كبير من أموالهم في المؤسسة وإغراءً لبقية الرأسماليين على أن يحذوا حذوهم، ومن هنا يمكن أن تعد هذه المكافآت نوعاً آخر متضخماً وملتويماً من أنواع فائدة رأس المال وعلى كل حال، فلم يكن عبثاً أن تلقب هذه النسبة ١٠% بمكافأة.

قد يقال إن الإدعاء بأن أعضاء مجلس الإدارة لا يؤدون عملاً منتجاً للمؤسسات هو تحامل تظهر الوقائع العملية خطأه، فإن مكالمة تليفونية من عضو مجلس إدارة كان وزيراً سابقاً، أو عضو برلمان، قد تكسب لشركته عطاءً بعدة ألوف من الجنيهات، وماذا عسى أن يصل إليه جهود مئات العمال أمام هذه المكالمة الرقيقة الموقفة؟

قد يكون هذا صحيحاً ولكنه لا يمنع من أن العمل الذي يؤديه الباشا السابق للمؤسسة هو في حقيقة عمل عقيم، ففي دراسة اجتماعية شاملة تكون النظرة إلى الإنتاج كوحدة، وليس إلى مؤسسة معينة على حدة وأن يكسب عضو مجلس إدارة لشركته عطاءً حكومياً لا يعد عملاً منتجاً، إنه مجرد عملية تحويل، ولو لم يظفر به لظفر به عضو مجلس إدارة شركة أخرى، فالإنتاج لم يزد ومثل عضو مجلس الإدارة كمثل المصرفي الذي يأخذ من ودائع عملاء البنك ليسلف الشركات لا يمكن أن تعد هذه العملية إنتاجية، إنها عملية نقل وتحويل، ولو قارنا هذه العملية بالعمل المنتج لا تضح الفرق، فالكائنات الحية حتى النباتي منها تحيل العناصر الطبيعية بما فيها الضوء إلى لحم، وعظم، ودم، وسيلولوز، والعمال عندما يحيلون الخيوط الدقيقة الهفافة إلى ثياب متينة، فإنه وإن كان عملها أقل إعجازاً من عمل الكائن الحي، إلا أنها تشترك معه في أنها "إحالة" وليس تحويل، ومن هنا يتضح أن جهد أقل عامل يختلف أساسياً ويفضل جهد أعظم رأسمالي حتى وأن كسب هذا الأخير للشركة آلاف الجنيهات ولعل مما يقلل من الدهشة التي تتملك أذهان القراء أن نشير إلى أن عمل الكائن الحي في تحويل العناصر إلى هواء.. ودم وسيلولوز هو عمل شديد التعقيد عظيم الإبداع والأصالة وأن عمل العامل - وهو إلى حد ما سليل المخترع - في إحالة المواد الخام إلى سلع نافعة مصنوعة يمكن أن يوصف بذلك أيضاً بينما لا يمكن قط أن توصف أمثال المكالمات التليفونية، أو الاتفاقات التي تعقد وسط الحفلات وبفضل الوساطات والمعارف.. الخ، بشيء من الإبداع والتعقيد.

وكيف يمكن أن تعد عمليات التوزيع والبيع عمليات إنتاجية إذا كانت السلعة قد أنتجت بالفعل؟ إن العمليات التي تيسر استخدام السلع يمكن، إذا وجهت لمصلحة الشعب، أن تعد "خدمات" أما إذا وجهت لزيادة الربح فلا تكون أكثر من فنون من التجارة الرأسمالية.

على أن المكافآت الرسمية تصغر أمام الأجور الضخمة التي تمنح لأقارب وأبناء وأصحاب أعضاء مجلس الإدارة الذين يفرضون على المؤسسات كرؤساء للأقسام أو مديريين للفروع، بصرف النظر عن أي كفاءة أو حتى أي عمل، لأن المطلوب لهم هو نفسه المطلوب لعضو مجلس الإدارة، أي مكافأة سخية، واسم وظيفة مشرف، يقدم في المجتمع لشاغلها، أما أن يكون فنياً أو غير فني مجدداً أو غير مجدٍ فهذا ما يلحظ في غير أبناء البيوتات الذين يرون هذه المناصب حقاً تفره لهم شرعة الملكية، والميراث والأرستقراطية فهو يشغل المنصب، كما يحمل الدرجة الجامعية، دون أن يفكر في الاستفادة منها.

وهذا الفهم للأمر لا يقتصر على أهله، بل إن عامة الناس قد تقع فيه، فلا تعدم أحداً من هؤلاء يتساءل عن الشخص الذي تصل به الوقاحة إلي درجة يناقش فيها حق عضو مجلس إدارة الشركة في تعيين ابنه أو صهره أو قريبه في "شركته" نفسها؟ وهل يعقل أن يكون الأب في مثل المركز الرئيسي، ويتسكع ابنه أو يعرض نفسه في مزاد الوظائف أو يدخل كأى فرد آخر الامتحانات والمسابقات.

وليست هذه حالات فردية، أو جزئية أو ضئيلة القيمة، وإنما لنكرر هنا أن نقيصة الاقتصاد السياسي الرأسمالي الأولى التي بعدت به عن عالم الحقيقة والواقع هي إهماله لمثل هذه التفصيليات، فالأعمال الرأسمالية إما مشاريع فردية خالصة، وإما شركات تضامن أو توصية أو محاصة، والنظم الأربعة الأولى إما فردية بحتة، وإما فردية إلي حد غالب كبير بحيث لا نكون في حاجة لإيضاح أو لتبرير احتكار الرأسماليين وأبنائهم وأقاربهم للمناصب العليا فيها، ما دام المشروع بأسره فردياً أو يكاد، وأما بالنسبة لشركات المساهمة ففيما ذكرناه ما يقع كل شخص يحترم الحقيقة وإن لم ترد في الكتب !

ولسنا في حاجة إلي الاستعانة بالإحصائيات والجداول المنمقة أو ضرب الأمثلة للبرهنة على صحة ذلك، فالأمر أمر وضع عام وكل متخرج من مدرسة من المدارس العامة (ايتون وهارو.. الخ)، يضمن وظيفة إما في شركة، وإما في مستعمرة.. كما أن أي شاب أمريكي نصف مثقف يقبل الهجرة يجد منصباً رئيسياً في إحدى مكاتب النقطة الرابعة، أو فروع الشركات التي تنقسم العالم، فإذا كانت المحسوبيات داخل الإطار الطبقي بهذا الشكل الواسع "العمومي" فهل تضيق الشركات بأبناء وأقارب أعضاء مجالس الإدارة؟

إذا جمعنا مهايا أعضاء مجالس الإدارات وحاشيتهم من كبار الموظفين ورؤساء الأقسام، لهالتنا جسامه المبلغ، ولتأكدنا أن هذه الوظائف والمهايا إنما هي وسائل لاستنزاف أكبر نصيب من الربح قبل إعلانه، والإستئثار به دون المساهمين، فكبار الممولين يأخذون الربح ثلاث مرات الأولى في شكل مكافآت فخرية سنوية والثانية في شكل مهايا فخرية أيضاً، أو نصف فخرية لأبنائهم وأقاربهم الخ. والثالثة التي يتساوى فيها أعضاء المجلس مع بقية المساهمين ويمكن أن يقال دون تحيز أن أرباح أعضاء مجالس الإدارة قد تصل إلي ٥٠% في الوقت الذي لا يصل فيه ربح المساهم العادي إلي أكثر من ١٠%. والرأسماليون يرون أن ربح ٥٠% إنما يعد نسبة معقولة متواضعة، وليس أدل على ذلك من العرف السائد المسلم به الذي يقضي باقتسام الأرباح بين الممول والمدير في حالة شركات التوصية فالمدير المفلس يقوم بكل العمل، ويتقاضى ٥٠%، والممول يتقاضى ٥٠% أيضاً، لأن ماله - كما يري الرأسماليون - ينوب عنه، ويعمل له، ويرى أعضاء مجالس الإدارات أنهم يجمعون ما بين المديرين والمساهمين فلا عليهم إذا وصلوا بأرباحهم إلي ٥٠% وحرموا بقية المساهمين المغفلين الذين يريدون الكسب دون أن يعملوا شيئاً.

والفصيحة الثانية من المهايا هي أجور العمال - ومن لف لفهم - وأهمية هذا القسم تتأتى من أن أجور العمال هي في حقيقتها القوة الشرائية والاستهلاكية للشعب، فالفلاح الكادح في أرض الإقطاعي والعامل الدائب في مصنع الرأسمالي يتقاضيان ثمرة عملهما أجراً، وبهذا الأجر وحده يشتريان كل السلع الاستهلاكية التي تلزمهما، فمدي الشعب الاستهلاكي للسلع يتوقف على أجور العمال، وكان يجب لهذا أن تكون عالية لكي يستطيعوا استيعاب السلع الاستهلاكية وشرائها، وكان هذا يفيد الرأسماليين بطريق غير مباشر أو ينجيهم من مغبة الكساد، ولكن كان لدي الرأسماليين طرفاً أخرى أدني من هذه، وأكثر مباشرة للربح والفائدة، وقد فضلوا جرياً على المبدأ الرأسمالي في تفضيل العاجل الحاضر، وبدلاً من أن يعطوا العمال أجوراً مرتفعة لكي يضمنوا استمرار الاستهلاك، وبالتالي استمرار الربح، اختصروا الطريق فجزروا الربح جزراً، ولم يبقوا للعمال إلا

الأود، وإلا ما اضطروا إلي التسليم به للعمال تحت ضغط النقابات، فحققوا مرة واحدة ما كان يمكن أن يحقق على آمد طويلة، فحتى لو تعطلت المصانع فترة فإن هذا لا يضير لأن ما اكتسبوه يكفيهم، فضلاً عن أن البطالة ستحطم من روح العمال المعنوية، وستجعلهم أدني إلي الخضوع والتسليم. وسنعود إلي هذه النقطة في نبذة تالية، على أن الرأسماليين – ما ظلوا رأسماليين – لا يستطيعون – حتى لو أرادو – زيادة أجور العمال، لأن الدائرة الرأسمالية المفرغة تحكمهم، كما يحكمون هم من دونهم، وإذا أرادوا زيادة الأجور دون رفع الأثمان، كان عليهم أن ينقصوا من أثمان الأراضي والآلات، وهذا ما لا يستطيعون، فليس أصحاب الأراضي والآلات بأقل منهم بأساً وشدّة، ولا يستطيعون أن يحيفوا على المساهمين أكثر مما حافوا، فلا يبقى إلا أن يضحوا هم أنفسهم ببعض أرباحهم الفاحشة ولكن ذلك يعد تجديفاً وكفراً بشرعة الرأسمالية وخروجاً من جنتها، وهم جميعاً مؤمنون بها، متمسكون بتعاليمها.

وقد لا يكون الانتقاص من حقوق العمال مباشراً وظاهراً، فقد يلجأ الرأسماليون إلي الأساليب التي تضاعف من الإنتاج بالعدد نفسه من العمال، وهو ما يسمونه بالترشيد. والنتيجة النهائية واحدة وهي أن العمال، وهم العنصر الأساسي في الإنتاج، كما هم جمهرة الشعب والغالبية العظمى من القوة الشرائية، لا ينالون إلا الفتات. ولا تصل أجورهم إلي ٢٠% من مصاريف الإنتاج في بلاد كثيرة، وأن هذا يباعد الشقة ما بين الإنتاج والاستهلاك.

وثمة ناحية لا نري بدأ من الإشارة إليها هنا، وإن لم تكن وثيقة بالإنتاج الصناعي، فقد رأينا حتى الآن أعباء عقيمة تضاف على الإنتاج وتستاثر بزبدة الأرباح، وتحيف على أجور العمال بحيث لا يخرجون إلا بالفتات وعلينا الآن أن نشير إلي أن هذا الفتات نفسه لا يخصص كله – على ضالته – لشراء السلع الاستهلاكية، لأن ملاك الأراضي، كزملائهم ملاك المصانع، يطالبون بنصيبهم من لحم العمل، أي الإيجار إيجار تلك الأمتار المعدودة من الأرض التي يأوي إليها. والتي كانت في العهود الوحشية والقديمة مجانية أو شبه مجانية فأصبحت في العصر الحديث ذات قيمة مرتفعة ارتفاعاً جنونياً.

ومرة أخرى، نحن لا نناقش هنا حق الملاك، ولكننا نشير إلي نتيجة هذا الوضع، وهو أن هذا البلاء الجديد قد أصبح يستحوذ على ربع أو ثلث أو حتى نصف الفتات الذي لم يكن يكفي قط قبل الإيجار لامتصاص السلع الاستهلاكية المعروضة أو إشباع الحاجات..

الإعلان والدعاية.. الخ :

يتطلب النظام الرأسمالي لكي تصل منتجات المصنع إلي أيدي المستهلكين تحقيق عمليات معقدة عديدة من الدعاية، والعرض وإنشاء جهاز للتوزيع ومجاهاة منافسة المؤسسات المماثلة بشن " حملات" إعلانية تساهم فيها "قوات" الصحافة والسينما والملصقات. ومصاريف كل هذه العمليات تحمل على الإنتاج دون أن يكون لها أي حاجة حقيقية أو دور فعال.. إلا كسب الأسواق من أيدي المنافسين.

ماذا يفعل الرأسماليون بقوتهم الشرائية؟

أدت السياسة الإنتاجية الرأسمالية إلي تخصيص معظم الربح للرأسماليين تحت أسماء مختلفة (فائدة رأس المال، المكافآت، الاحتياطات.. الخ).

وإلي تخصيص جانب آخر لحاشيتهم من المعلنين وغيرهم بحيث لم يبق للعمال إلا الفتات، الأمر الذي بدوره إلي اتساع الشقة ما بين الإنتاج والاستهلاك، ولكن بعض الناس قد يرون أن النصيب الأعظم من الأرباح

التي حصل عليها الرأسماليون لا تجمد أو تضيع هباء فاستبعدنا لها. وإفرادنا القوة الشرائية للعمال – ممثلة في أجورهم – بالاعتبار هو تعسف، ولكن الحقيقة غير ذلك، إن الحقيقة أسوأ من ذلك ! فياليت النصيب الأعظم من أرباح الرأسماليين تضيع هباء، لأن ذلك سيوقف شقة الخلاف بين الإنتاج والاستهلاك على ما هي عليه، ولكن الذي يحدث أن الرأسماليين يستغلون بالفعل قواهم الشرائية فيبذلون جزءاً ضئيلاً (بالنسبة لأرباحهم الضخمة المتوالية) في مواد الترف والبذخ، والتجميل والتزيين وبناء القصور والاستمتاع إلي غير ذلك من المواد التي لا تمت إلي سوق الاستهلاك الشعبي – بأقواته، وجلوده، وملابسه ومساكنه – بصلة ثم يستغلون الجزء الأكبر من أرباحهم في بناء مصانع جديدة أو توسيع مصانعهم أو إنشاء فروع، أو استثمارها في المستعمرات لكي تأتي لهم بأرباح جديدة ضخمة يفعلون بها ما فعلوه بسابقتها وهلم جرا، وبذلك يضاعفون المشكلة ويوسعون الهوة بين الإنتاج والاستهلاك عاماً بعد عام، وهذا هو سر آلاف الملايين من الجنيهاً المستثمرة للرأسماليين والمستعمرين في المستعمرات، إنه جهد العامل الأوروبي المستغل انتزع منه وصدور إلي المستعمرات ليكون قاعدة لاستغلال جديد : استغلال رخص الأيدي العاملة ووفرة المواد الخام.

* * *

من هذا العرض لطريقة الإنتاج الرأسمالي يتضح لنا أن الأزمة وفي أذبالها البطالة ليست حدثاً عارضاً في الرأسمالية، ولكنها النتيجة الطبيعية لضعف محتوم في القوة الشرائية الشعبية يجعلها تعجز عن ملاحقة السلع المتدفقة فينعدم التوازن، وتحدث الأزمة والبطالة.

فالشيء الخفي، الغامض، المجهول الذي أشرنا إليه في صدر هذا البحث، والذي أعتبر السبب المباشر لحدوث الأزمة هو في حقيقة إيدان بوصول تخمة الإنتاج إلي درجة التفاقم وعندئذ تحدث الأزمة كما يحدث الانفجار عند وصول الضغط إلي درجة معينة.

وبهذا وحده نستطيع أن نحل اللغز، لغز أزمة فائض الإنتاج، الأزمة التي توجد الفاقة والعوز من تعدد السلع وكثرة الخيرات ! ويحفي صانع الأحذية لكثرة ما يصنع من أحذية ! ويجوع الفلاح لزيادة إنتاج القمح ! إن وحشية الرأسمالية قلبت الوضع القديم عندما كانت تنشأ الأزمات من المجاعات، ومن الجفاف، ومن قلة المحاصيل وندرة السلع أما الآن، فالعكس هو الذي يحدث، وتراكم الإنتاج معناه قصور الاستهلاك، ولو لوحظت العدالة في التوزيع والأجور لما وجد قصور في الاستهلاك، لأن الذين يستهلكون هم الذين ينتجون.

— ٤ —

أنواع أخرى من البطالة

في مستهل هذا البحث تحدثنا عن نوعين من البطالة : البطالة التي تستتبعها طبيعة الرأسمالية، بطالة "الجيش الاحتياطي الصناعي" المجدد بصفة دائمة ليقترع منه عمال المؤسسات التي تفتح أبوابها ويضاف إليه عمال المؤسسات التي تغلق أبوابها، والبطالة التي تستتبعها طريقة الإنتاج الصناعي الرأسمالي، أي أزمة فائض الإنتاج التي تنشأ من عجز الاستهلاك عن متابعة الإنتاج للأسباب التي شرحناها في الفصل السابق، والآن نتحدث عن نوع جديد من البطالة هو آخر ما أخرجته الرأسمالية عندما أرادت أن "ترشد" الإنتاج. فجاء ترشيدها على حساب العمال، وكأنما لم يكف الرأسماليين النوعان السابقان من البطالة فعززوهما بثالث.

البطالة الفنية :

وتنشأ البطالة الفنية أو كما يؤثر البعض تسميتها "التكنولوجية" من استخدام أصحاب الأعمال لأساليب عملية وفنية تؤدي فيما تؤديه، إلي توفير العمال بحيث يكاد يؤدي العمل بطريقة آلية بحتة.

وخير الأمثلة التي يمكن لمسها في هذه البلاد هي ما حدث في صناعة النسيج، فقد كانت المصانع تستخدم عاملاً واحداً لكل آلة نسيج ميكانيكية تكون مهمته أخذ المكوك قبل أن ينتهي الخيط ووضع آخر جديد، وملاحظة سلامة الخيوط، ولكن التقدم الفني أوجد آلات يستغني فيها عن عملية ملء المكوك كما تقف الآلة من تلقاء نفسها، إذا حدث قطع في أحد الخيوط، وبذلك أصبح العامل يستطيع ملاحظة عدة آلات في وقت واحد، وقد وصل عددها في هذه البلاد إلى ستة عشر بينما وصل في بلاد أخرى إلى أربعين، ومعني هذا أن تستغني المصانع عن ٣٩ عاملاً من كل أربعين عامل من عمال النسيج.

وقد لا تصل البطالة الفنية إلي هذه الدرجة بالطبع، وقد قدرها اللورد ستاب في إنجلترا بمائتين وخمسين ألفاً، أي ما بين ربع وسدس عدد العاطلين في سني الزواج.

وقد رأي بعض العلماء أن الترشيح لا يؤدي إلي بطالة أو أن البطالة التي يحدثها - إذا حدثت - بطالة مؤقتة، وقد لخص وجهة النظر الدفاعية هذه صديقنا الأستاذ عبد المغني سعيد في كتابه الممتع "نحو الرشد الاقتصادي" فهو يقول "، والخلاصة أن الترشيح يؤدي أولاً إلي بطالة وقتية يطول أمدها بصفة خاصة بين فئات العمال متقدمي السن، وثانياً أن تلك البطالة وقتية تنتهي بتحويلات في نوع العمل بمعني أن العمال الذين تعطلوا بسبب الترشيح يعودون إلي أعمال غير تلك التي كانوا يزاولونها من قبل ولهذا يجب تمرين العمال المتعطلين على حرف جديدة، وقد دلت التجربة على أن تعليمهم الحرفي يبسر لهم سبل العودة إلي العمل في الصناعات التي تحتاج إلي أيد ماهرة ولا شك أن إعادة مران العمال المتعطلين، ومطابقتهم تغيير حرفهم للظروف الاقتصادية المتقلبة بحيث يكون المران من عوامل الانتعاش وأدواته من شأنه أن يخفف حدة البطالة ويعجل بالانتقال من فترة الكساد إلي فترة الرخاء في الدورة الاقتصادية، كما أنه لا يعرض العامل المتعطل لخطر التدهور والانحلال الناجم عن طول أمد البطالة، وما يصحبها من فراغ، وثالثاً وتلك هي النتيجة النهائية الثابتة يؤدي الترشيح إلي انخفاض الطلب على العمال منسوباً لوحدة الناتج ولهذا لا يؤدي الترشيح في الزمن الطويل إلي البطالة إذا صحبته زيادة الإنتاج، والمفروض أن تصحبه هذه الزيادة بانخفاض نفقة إنتاج الوحدة واتساع السوق، وهو لا يحدث بطالة إلا إذا اختل التوازن بين معدل إدخاله، وما يترتب على ذلك من تعطيل لبعض الإنتاج، وبين معدل تزايد الإنتاج إلي حد يكفي لإعادة تشغيل العمال المتعطلين، وعلى درجة هذا الخلل يتوقف قدر البطالة الناجمة عن الترشيح، وعلى مدى تدارك هذا الخلل يتوقف أمدها، ويطلق على البطالة الوقتية المتسببة عن الترشيح اصطلاح "البطالة الفنية" أي ذلك الشطر من البطالة المتسببة عن التقدم الفني والذي يتعادل خلال مده معينة من الزمن مع آثار التقدم الفني والتغييرات المترتبة عليه. وعلى التقدم التلقائي للنظام الاقتصادي في نفس الوقت، ولهذا فوجود البطالة لا يفترض إلا في حالة ما إذا تجاوز التقدم الفني معدله العادي، ولو أن التحسينات الفنية أدخلت على جميع الصناعات وطبقها جميع المنتجين في كل صناعة بمعدل واحد لما أحدثت من الناحية الحركية ارتباكاً في النظم الاقتصادية، ولما ترتب عليها شيء أكثر من زيادة سرعة تداول النقدية أو زيادة كمية النقود إذا لم تكف زيادة سرعة الكمية الموجودة منها لمواجهة تقدم الإنتاج، وإنما يحدث الارتباك لأن التحسينات الفنية تدخل في بعض الصناعات دون البعض الآخر. وبواسطة بعض المنتجين دون البعض الآخر في الصناعة الواحدة مما يترتب عليه تغيير نسبي في دخول المنتجين وفي الطلب على السلع - وبالتالي في الأسعار - أو بعبارة أعم خلل نسبي في الأسعار والأرباح معاً. ولهذا رأينا الدول المطبقة لسياسة النهج الاقتصادي والمهيمنة

تماما على أقدارها الاقتصادي كاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية لم يصحب إدخالها للتحسينات الفنية بمعدلات متوازنة في شتي نواحي نشاطها الاقتصادي أي ارتباك أو بطالة ولم تمتد إليها ويلات الكساد^(١).

فمع شدة حرص الكاتب على تبرئة الترشيح من تبعات البطالة ومحاولته التخفيف من شأنها، وتلمس أنواع الحلول إلا أن الانطباع الذي نخرج به من قراءة هذا الدفاع هو أن البطالة التي يحدثها الترشيح مؤكدة وأن أمد هذه البطالة ومداهما يخضعان لدرجة هيمنة الدولة على المصاير الاقتصادية، وقدرتها على التدخل، فإذا كانت تلك الهيمنة كاملة انحسرت تمامًا، وإلا فعلي قدرها، ونحن نعلم حق العلم أن الجهود الرسمية للحكومات الرأسمالية في هذا الميدان عقيمة، وأن ما يتم هو حكم الأمر الواقع بالفعل – أي الوضع الرأسمالي، وأن محاولة العلاج بعد تفشي المرض هي أكثر أنواع المحاولات فشلا وسقوطاً، وأن كل الافتراضات التي افترضها الكاتب حدوثها لتحول دون تفاهم البطالة هي افتراضات لا يمكن تحقيقها تحقيقاً كاملاً، لأن ذلك يتعارض مع طبيعة النظام الرأسمالي "الحر" وتعدد المشاريع الفردية وتمسك أصحابها بحقهم المزعوم في إدارة أعمالهم كما يتراءى لهم. وفي مثل هذا الوضع يكون قصارى ما يسمح به هو تنفيذ هذه الاقتراحات تنفيذاً وقتياً، أو شكلياً، أو جزئياً، وليس في هذا كله كبير غناء.

البطالة المستترة :

وأخيراً جداً فهناك نوعان آخران من البطالة الأولى البطالة المستترة التي تحفل بها البيئة الرأسمالية، ونعني بها ذلك العدد العديدي الذي يشغل نفسه بأشغال تافهة، لا يمكن أن تعد في الواقع عملاً، كالباعة المتجولين، وباعة اليانصيب، والشحاذين. إن هؤلاء في حقيقة الأمر أشبه بالمتبطلين منهم بالعاملين ولا بد منهم مع هذا في "الغابة" الرأسمالية إنهم المطرودون إلى الشارع، والمحرومون من الامتياز، والراسبون في القاع، وضحايا المنافسة بالناب والمخلب.

ويدخل ضمن هؤلاء المسجونون، وهم في البلاد الرأسمالية عدد كبير يقضي عليه بالخمول أو الاشتغال بأعمال مضيئة، شاقة، ولكنها غير منتجة، وبطالة المسجونين متأتية من عدة أسباب منها عدم قيام الدولة في الرأسمالية بالمشاريع التجارية، والإنتاجية ومنها خشية الرأسماليين من منافسة منتجات هؤلاء العمال الذين يعملون بالمجان، حتى لو كانت مقصورة على إمداد الأقسام الحكومية، وهذا هو ما حدث في البلاد، إذ قضى صدقي (باشا) – وقد كان رئيس الاتحاد المصري للصناعات – على صناعات المسجونين في إحدى فترات توليه الحكم.

البطالة الفاخرة :

والنوع الثاني، والأخير من البطالة الرأسمالية هي البطالة الفاخرة بطالة حملة الأسهم، وأصحاب الأراضي الذين يعيشون على ربحها أو ريعها، ويسمون أنفسهم آونة رجال أعمال وآونة "من الأعيان" والكثير من هؤلاء يستمد أرباحه من أعمال مستثمرة في الصين أو أفريقيا بينما تكون بلده إنجلترا أو أمريكا، وتكون إقامته بالريفيرا أو سان موريز أو مونت كارلو، وعملهم الوحيد هو إنفاق النقود التي تتدفق عليهم وهم يرون أنهم يكدون في ذلك ويتعبون كما يكد ويتعب الفلاح ! فالرياضة والصيد والقنص والرحلات في القطارات وعلى اليخوت والمراهنة والسهر والرقص كلها واجبات متعبة للأثرياء ! كما أن تغيير المودات وتجربة القبعات وعمليات الزينة واجبات مضيئة حتى الموت للثريات الرقيقات !

(١) ص ١٢٣ – ١٢٤ بتصرف من كتاب نحو الرشد الاقتصادي للأستاذ عبد المغني سعيد.

العلاج على طريقة الدببة !!

لما كانت البطالة من أسوأ وجوه النقص في النظام الرأسمالي فقد كان محو هذه الوصمة، وتحقيق العمالة الكاملة، أي إيجاد عمل منتج لكل مواطن. هو هدف العلماء الرأسماليين المجددين الذين اختلفوا عن أسلافهم القساة الذين رأوا أن الفقراء يجب أن يظلوا فقراء ليمدوا رأس المال بالعمال ليعمل النظام وإلا ازدادوا فقراً. ولكن عبثاً، فالرأسمالية ما ظلت رأسمالية تحاول جاهدة مستيئسة تطرق كل باب وتعالج كل فكرة ثم لا تجد منفذاً من الإطار الحديدي الذي يكبلها إلا أن تقتل الميكروب والمريض نفسه ! أو أن تضع مكان المرض الذي يدعي البطالة بديلاً ملعوناً يدعي الاستعمار أو الفاشية أو الحرب، ومن قبل قال الشاعر العربي :

إذا استشفيت من داء بداء فأقتل ما أهلك ما شفاك !

وفي إنجلترا، بوجه خاص، حظت هذه المسألة بعناية كبرى، فإنجلترا هي قلعة الرأسمالية العريقة، والأغلبية العظمى من سكانها عمال صناعيون بحيث لا تمثل بقية المهن (بما فيها الزراعية) إلا أقلية ضئيلة، ومن أجل ذلك تعرضت لويلات البطالة أكثر من غيرها من البلاد، ونشأت فيها الحركة النقابية وانتظمت الطبقة العاملة حتى انتهت إلي التطور الطبيعي - تكوين حزب العمال - الذي قفز في السنين الأخيرة حتى تقلد أزمة الحكم.

مدرسة كينز :

لم يكن من العجيب إذن أن تظهر في إنجلترا مدرسة التجديد الرأسمالي، وأن يقوم فيها جون مينارد كينز، الذي بذل أكثر من أي اقتصادي حديث آخر، جهداً جباراً لإقالة الرأسمالية من عثرتها، ولتزويدها بدم جديد.

ومع أن كينز، وهو زعيم الاقتصاديين "الأرثوذكس" كما يقولون قد اضطر إلي أن يضحى بكثير من حمولة السفينة الرأسمالية الغارقة حتى يمكن أن تطفو، وكاد أن يقترب في نقط كثيرة مع ماركس، والمدرسة الاشتراكية، إلا أن الجهود المستيئسة التي بذلها، والدراسات المستفيضة لم تكلل بالنجاح، لا نظرياً، ولا عملياً مما قطع الأمل في شفاء الرأسمالية.. وأثبت أن داءها عضال.

ونظرية كينز معقدة، حافلة بتفصيليات اصطلاحية، ومعادلات جبرية، تجعل بسطها هنا مستحيلاً، ولكن لا معدي لنا من الإشارة إليها إشارة مقتضبة وان لم تخل من مساوئ الإقتضاب.

وأبرز السمات في نظرية كينز :

أولاً - تشجيع الاستثمار بإنقاص معدل الفائدة^(١) وكينز لا يقف عند التشجيع، بل هو يهدف في الحقيقة تنمية رأس المال تنمية تقضي على المظهر الإستغلالي، أي وجود المواجه، والمستثمر لماله دون عمل، وتكفل مية تدريجية غير مؤلمة لهم، وقد يتطلب ذلك خمسة وعشرين عاماً أو أقل، ولن يتحقق إلا عند ما تصل تنمية رأس المال وزيادته إلي الدرجة التي تقضي على ندرته^(٢) تلك الندرة التي تجعل له القيمة الاستغلالية

(١) يعد كمثال على الاستثمار المقصود هنا شراء أحد رجال الأعمال لآلة ما، إذ أن ذلك يتوقف على الفرق بين الفائدة التي سيتقاضاها البنك منه على المبلغ الذي سيسلفه له، وبين نسبة الربح المنتظرة من استخدام الآلة..

(٢) الجملة التي جاء بها هذا المعنى من كلام كينز هي:

"Thus we might aim in practice at an increase in the volume of capital until it ceases to be scarce, so that the functionless investor will no longer receive a bonus".

The General Theory of Employment, Interest, and Money, pp. 370

والاستثمارية والتي يتقاضى عنها المستثمر - دون أداء عمل - فائدة، وعند ما يزيد رأس المال هذه الزيادة المنشودة يهبط معدل الفائدة إلى صفر.

وثانياً - إن تحقيق ذلك، ولو نظرياً، يصلنا بالسمة الثانية لتجديد كينز، وهي مسألة النقود إذ لا يمكن تحقيق هذه الزيادة الجسيمة لرأس المال لو ظلت قاعدة الذهب هي مقياس النقود، ومن هنا جاءت نظرية كينز في إدارة العملة ^(١) Managed Currency والفكرة الأساسية فيها جعل العملة الورقية، وما يتبعها من صكوك الإئتمان، خاضعة مع حاجة السوق، وإدارتها حسب المطلوب، وليس العكس كما هو الحال في الوضع الرأسمالي.

وثالثاً - ومن الواضح كذلك أن هذا التجديد الجذري العظيم لا يمكن أن يوصل إليه بدون تدخل قوي وحاسم من الدولة، وهذه أي تدخل الدولة، هي السمة الثالثة لتجديد كينز، ومن هنا نفهم لماذا كان اسم الكتاب الذي شرح فيه نظريته "النظرية العامة للعمالة، والفائدة، والنقود" فإن هذه الثلاثة - العملة، والفائدة والنقود - مرتبطة بعضها ببعض ارتباطاً لا يمكن فصمه.

والنقد الأساسي الذي يوجه إلى هذه النظرية أنها أجمل من أن تحقق! فكل شيء له طبيعة عملية، ألف شيء على الأقل في الوجود الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للرأسمالية، ينحيا جانبياً، ويلزمها السطور والصفحات.. وقد ناقش كينز المشكلة - كما لاحظ أحد النقاد - في "فراغ سياسي Political Vacuum" وأثر أن يتعامل مع الفروض والأرقام والمعادلات، مع أنه كان فيما يبدو ملماً بعقم هذا الوضع من الناحية العملية، وليس أدل على ذلك من استشهاده - بصدد إنقاص الفائدة - بكلمة والتر باجهوت المأثورة "إن جون بول يستطيع أن يتحمل أشياء كثيرة، ولكنه لا يستطيع تحمل فائدة ٢%، مع ذلك فقد مضى في تأسيس نظريته، وفي الحقيقة أن غرضه لم يكن كإقتصادي تقليدي أن يوجد الحل العملي، ولكنه كان يريد أن ينقذ شرف النظرية الرأسمالية بإيجاد حلول نظرية تحتفظ بجوهر الرأسمالية، أي الملكية الفردية، وتحل المشاكل التي ترتبت على وجود هذا الجوهر نفسه، وقد أوجد هذه النظرية ولكن بعد أن استأصل بعمليات جراحية عديدة أوصال الرأسمالية حتى أصبحت البقية الباقية من جسمها لا تستطيع حراكاً، ولا تقوي على عمل.

إن مدرسة كينز رغم أن أبرز أغراضها الإصلاحية كان مقاومة البطالة، إلا أنها قد انتهت إلي ما انتهى إليه الرأسماليون الأول القساء، وها هي ذي مسز جوان روبنسون Mrs. Joan Robinson ^(٢) وهي من أبرز أتباع مدرسة كينز تقول "إن البطالة ضرورية للرأسمالية لكي تحافظ على ثبات قيمة العملة، ولا عطاء السيد سلطة فوق تابعه". فليس هناك أي تقدم، لا في الناحية الاجتماعية ولا في الناحية الفنية والاقتصادية.

(١) سنعالج ببعض التفصيل هذه النقطة في رسالتنا القادمة "المهمة السرية للنقود"

(٢) أنظر "المشكلة الاقتصادية للسلم - مشروع لاتحاد عالمي اشتراكي".

تدخل الحكومة وأثره :

الصحيفة البريطانية البيضاء^(١) كمثال على ذلك :

عندما وليت الوزارة البريطانية الائتلافية (من المحافظين والعمال) الحكومة خلال الحرب الثانية، حاولت أن تعالج هذه المشكلة، فأصدرت صحيفة عن سياسة العمالة، كما أصدر المفكر البريطاني سير ولیم بیفردج كتاباً يتناول بالتفصيل ميكانيكية العلاقات بين الدولة وبين الجانب الفردي الرأسمالي في موضوع الاستثمار باسم "العمالة الكاملة في مجتمع حر".

ومناقشة هذين المطبوعين تنقلنا إلى مناقشة مدى إمكانية الجهود العملية، ومدى ما يصل إليه عمل الحكومة في البلد الرأسمالي، ولعله الأمل الوحيد الباقي الذي يعلق عليه المجددون الرأسماليون أعظم الآمال لقد أعلنت الصحيفة البريطانية البيضاء في المقطع الأول لها : "إن الحكومة تقبل كأحد أهدافها الأولية ومسئولياتها الاحتفاظ بمستوي عال وثابت للعمالة بعد الحرب".

لهذا الغرض تعلن عزمها على تكوين هيئة عامة للاقتصاد.

"إن الحكومة تعتزم أن تشكل بصفة دائمة هيئة مركزية صغيرة مؤهلة لقياس وتحليل الاتجاهات الاقتصادية وتقديم تقاريرها إلى الوزراء المختصين".

وتوضح الصحيفة البيضاء بصراحة لماذا أخذت الحكومة على عاتقها مسؤولية "الاحتفاظ بمستوي عال وثابت للعمالة".

"إن الحكومة مستعدة لأن تقبل في المستقبل مسؤولية العمل في أولي المراحل الممكنة لوقف تهديد الكساد، وهذا يتضمن تقدماً جديداً على الدولة، ولقد اعتقد حيناً من الدهر أن كل انكماش في التجارة يحمل معه أوتوماتيكياً، علاجه، حيث أن الأثمان والأجور تهبط، وهبوط الأثمان يحقق الزيادة على الطلب، وهكذا تعود العمالة إلى ما كانت عليه وقد أظهرت التجربة أن هذه العملية من الانتعاش الذاتي، وفي ظل الظروف الحديثة، إذا كانت كافية على الإطلاق، فيغلب أن تكون مسرفة في التطويل، مصحوبة بمتاعب ذائعة الانتشار، ولا سيما في مجتمع صناعي معقد كمجتمعنا".

وترى الصحيفة البريطانية البيضاء أن البطالة الجماعية في بريطانيا إنما تعود إلى عدم كفاية الاستثمارات الخاصة وتأرجحها، وأنه سيكون على الدولة أن تفعل في المستقبل عكس ما كانت تفعله في الماضي تماماً.

"إن المصروفات الرئيسية العامة كانت تتأرجح في الماضي، لأن السلطات كانت تأخذ بفكرة أنه في فترة الانكماش عندما يكون دخلها مضطرباً، فإن الاقتصاد في المصروفات العامة هو الخطة السليمة".

أما في المستقبل فعلى الدولة أن تحاول ملأ الفراغ الناشئ من تدهور الاستثمارات الخاصة بقيامها باستثماراتها.

(١) نحن مدينون بمعظم مادة هذه النبذة والنبذة الثانية "الاستعمار" لكتاب فرتزاسترنبرج "الأزمة المقبلة" الذي قمنا بترجمته. ونأمل أن يري النور قريباً

"إن الاستثمارات العامة، في التوقيت والتقدير، يجب أن يرسم بدقة لتعوض التآرجح الذي لا مفر منه في الاستثمارات الخاصة، ويجب أن يكون بإمكان الحكومة الإبقاء على ثبات الاستثمارات العامة عندما تبدأ الاستثمارات الخاصة في الهبوط لمداهمة الانكماش لها، ولكن هذا قد لا يكفي، إذ لتحقيق هدف العمالة العامة يستحب أن توسع الاستثمارات العامة عندما تتدهور الاستثمارات الخاصة، وتنقلص في فترات الرواج".

ومع هذا فقد ارتوى أن تتفادى الدولة – بقدر المستطاع التأثير على الجانب الرأسمالي الفردي ونشاطه الاستثماري، وأن تقصر درجة استثمارها بحيث يكون تدخلها تكميلياً.

وقد أعلن السير وليم بيفردج في كتابه "العمالة الكاملة في المجتمع حر" : "إن تمحيص النقد للصحيفة البيضاء يظهر أنها لم تشن هجوماً جدياً على تأرجح الاستثمارات الخاصة، فقد ركزت أملها في توسع وتقلص الاستثمارات العامة لتعويض توسيع وتقلص الاستثمارات الخاصة وقد فعلت هذا دون أن تمد نطاق الاستثمارات العامة، ودون أن تجرؤ على زيادة سلطات الحكومة المركزية تلقاء استثمارات السلطات المحلية، إن سياسة الصحيفة البيضاء هي سياسة الأعمال العامة، وليست العمالة الكاملة، ولا تصعد – إلا قليلاً – فوق أن تكون تنفيذاً لأحد مشاريع الخمس سنوات من النوع المتعاد عندما ترتخي الاستثمارات الخاصة، وليست عندما تمس الحاجة إلي هذه الأعمال".

اقتراحات السير وليم بيفردج :

ويوضح السير وليم بيفردج فكرته عن هذا الموضوع في كتابه "العمالة الكاملة في مجتمع حر".

ومن الطبيعي أن يذهب السير وليم بيفردج إلي أبعد من الصحيفة البيضاء التي انتقد قصورها، والواقع أنه يطلب أن نعيد النظر في كل أفكارنا عن الموضوع، فإن لب مشكلة النظام الاقتصادي يجب أن يكون من الآن الاحتفاظ بالعمالة الكاملة، وهكذا لا يتأتى إلا إذا نُظِم الإنتاج بحيث يوظف كل الأيدي العاملة المتاحة. وإلا إذا وجد في الوقت نفسه سوق كاف لاستنفاد منتجاتها، ومثل هذا السوق لا يمكن أن توجده – كما يعلن – الاستثمارات الخاصة.

"إن جوهر الافتراض الذي يقدمه التقرير هو أن مسؤولية التدعيم الدائم لمخصصات كافية في مجموعها لتوظيف كل الأيدي العاملة المتاحة في بريطانيا يجب – بصفة رسمية – أن تفرض من الشعب البريطاني على حكومته " ص ١٣٥ .

ولكن إذا كانت الحكومة ستؤدي هذه المهمة فإن نوعاً جديداً من الميزانية يكون ضرورياً.

إنه يسأل : " ما هو جوهر سياسة هذه الميزانية؟، وهو يجيب : "أن توضع طبقاً للأيدي العامة وليس طبقاً للنقود، أن تكون ميزانية إنسانية" ص ١٣٦ .

الأيدي العاملة إذن يجب أن تكون هي العامل الحاسم الذي يضبط بقية العوامل، وفي الأيام السابقة كان الهدف "أولاً : أن يحتفظ بالمصرفيات في الحد الأدنى الضروري لمواجهة حاجات لا يمكن التخلي عنها وثانياً : أن تتوازن الإيرادات والمصرفيات كل سنة، وكل مبدأ من هذين المبدأين إنما هو ثمرة افتراض أن تحقيق العمالة يتم بالنظرية التقليدية للاقتصاد" ص ١٣٦ .

ولما كان هذا الافتراض في العمالة لم تثبت صحته، ولما كان على الدولة أن تقوم باستثمارات واسعة المدى للاحتفاظ بالعمالة الكاملة، فإن السؤال الذي تكون له كل الأهمية هو : "ماذا تكون علاقة استثمارات الدولة

الجديدة بالاستثمارات القديمة الخاصة؟ وهل يكون على الدولة أن تملأ الفراغ فحسب، ولا تتدخل إلا عندما يتضح تماماً أن الاستثمارات الخاصة لم تعد كافية للمهمة؟؟...".

في مقاطع كثيرة من الكتاب يعطينا السير وليم بيفردج إجابة واضحة لا يمكن أن تلتبس، ففي ص ٥٨ مثلاً يعلن "إن فكرة أن تقف الأعمال العامة على أهبة الامتداد والانكماش لمواجهة تأرجح يسمح له بالاستمرار في الاستثمارات الخاصة في بلادنا هي فكرة مرفوضة".

ويعرض بدلاً منها أن توجد الحكومة جهازاً جديداً يسميه هو "مجلس الاستثمارات الأهلي" ووظيفته كالاتي :

"... هذا المجلس سيكون له سلطة تحصيل البيانات والمعلومات، ومنح المساعدة وتنظيم الاستثمارات في المشروعات العامة والخاصة على حد سواء، وسيمارس المجلس هذه السلطات طبقاً لخطة قومية أعدها بنفسه ووافق عليها البرلمان، وعن طريق المخبرات يجب أن يحصل على المعلومات حول مشاريع الاستثمارات الكبرى قبل مباشرتها بالفعل بواسطة ممثلين يمكن أن يكونوا إجباريين في المشاريع التي تبلغ قدرًا معينًا، ويجب أن يكون وزير المالية مستطيحاً وضع برنامجه للاستثمار العام بعد المعرفة التامة للمسالك المتوقعة للاستثمار الخاص، وفي ظل الأوضاع التي يصورها هذا التقرير فقد يحتمل ألا يخص الصناعة الخاصة أكثر من ٢٥% من جملة الاستثمار القومي" ص ١٧٠.

ومعني هذا أن على الحكومة أن تقوم بثلاثة أرباع الاستثمارات كلها (٧٥%)، وإنه ليذهب إلي ما هو أبعد من ذلك.

"وأما عن إدارة، أو بمعنى أصح، تثبيت الاستثمارات الخاصة فيجب أن يكون للمجلس سلطة تحمي حماية مناسبة في إدارة هذه الاستثمارات، أي أن يكون له السلطة ليقف، أو يقلل، بالأمر مشروعاً مقترحاً من مشروعات الاستثمار الفردي" ص ١٧٨.

ويوضح السير وليم مدى نفوذ الدولة عندما يتحدث عن بناء المصانع.

"في سبيل المقاومة الناجعة للبطالة الجماعية، كما في سبيل المقاومة الناجعة لسينات ازدحام المدن.. تكون الرقابة على مراكز توظيف الصناعة أمراً محتوماً..".

السير وليم بيفردج إذن صريح كل الصراحة في أن الطريقة الرأسمالية كلها هي الآن عند تقاطع الطرق، وفي رأيه، أن :

(الإصلاحات والضوابط الفردية لن تكون ناجعة بعد، وإذا كان من الضروري الإبقاء على نظام المشروع الفردي في أي ناحية هامة من نواحي الجهاز الاقتصادي، فيجب على الدولة أن تقبل مهاماً اقتصادية جديدة ويجب أن تكون لها القيادة في الاقتصاد، كما لها القيادة في السياسة وأن تحدد الاتجاه العام في التنمية الاقتصادية، وأن تنشأ لهذا الغرض جهازاً لاقتصاد شامل مرسوم بما في ذلك المشروعات الفردية، وأن تقوم الدولة بثلاثة أرباع الاستثمارات أيًا كانت، وأن يكون لها تأثير على الربع الباقي، وأن يكون لها الكلمة القاطعة في مسائل توظيف وإقامة المصانع).

هذه هي وجهة نظر السير وليم بيفردج، ونحن عندما نوردها هنا وناقشها، فليس ذلك لأننا نؤمن بأن مثل هذه الفكرة يمكن أن تحقق، على العكس، إننا نناقشها لنظهر أن مثل هذه الأفكار التي يؤمن بها المجددون في الدول الرأسمالية لا يمكن أن تطبق قط.

إن ثمة ناحيتين لمقترحات سير وليم وأمثاله من المجددين، الأولى تأثير مثل هذه المقترحات على الوضع الطبقي لمجتمع اليوم، والثانية التأثير الاقتصادي الخاص لنشاط الدولة الاستثماري على الجانب الفردي من الرأسمالية.

استثمارات الدولة والقوة النسبية للطبقات :

فلنأخذ الناحية الأولى إن مقترحات السير وليم يفرج تستهدف تحقيق العمالة الكاملة في المجتمع الرأسمالي أو باستخدام ألفاظ سير وليم نفسها "أن يكون سوق العمل شاريًا بدلًا من أن يكون بائعًا".

إن تحقيق هذا الإجمال الرائع لهدف مقترحات سير وليم سيغير، لو وضع موضوع التنفيذ، تغييراً جذرياً الوضعية الاجتماعية للعمل والعلاقات الموجودة حالياً بين الطبقات، وقد نظر السير وليم - كمفكر إنساني - إلي البطالة كشر خالص، ولكنه نسي وظيفتها الهامة التي تؤديها للرأسمالية، والتي أشارت إليها التيمس في مقالها الذي اقتبسنا بعض النبذات منه^(١) - وظيفة تعزيز وضعية صاحب العمل، وأن تكون السيف المسلط والشبح المخيف الذي يكبح جماح العمال ويذل أنفسهم، ويبقيهم في وضعية المحتاج دائماً.

وقد رأت التيمس، في مقالها المشار إليه، أنه إذا نمت العمالة الكاملة في وقت السلم "فلن يكون لدي العمل وازع يكبح به إحساسه بأنه إنما يعمل لكي تكسب المؤسسة فحسب، وسيكون غير ملزم بأي التزام معنوي يمنعه من استخدام تحرره الجديد من الخوف، في أن ينتزع لنفسه كل فائدة مستطاعة".

بدأت التيمس تكشف القناع، وتبدي قلقها لو انحسم وازع الخوف من الطرد الذي يلزم العمال حدودهم.

وللإجابة على التساؤل كيف يستخدم العمال تحررهم الجديد من الخوف من الطرد تمضي التيمس :

"إذا كانت المساومة الطليقة للأجور كما نعرفها حتى الآن ستستمر خلال أوضاع العمالة الكاملة فسيكون هناك تصاعد في المعادلات النقدية للأجور، وهذه الظاهرة موجودة حالياً وإنما يلزمها حدودها داعي الوطنية أما في وقت السلم فإن الدائرة الحلزونية المفرغة للأجور والأثمان ستغدو مزمنة".

هذه هي الشنشنة القديمة وأصداء مزاعم الرأسماليين الكلاسيكيين القساة وخيبة الأمل التي انتهت إليها مدرسة كينز المجددة.

وإذا اتبعت مقترحات السير وليم فسيتضاءل بالضرورة نفوذ الطبقة الرأسمالية، بقدر ما سيزيد نفوذ الطبقة العاملة، بحيث يؤدي في النهاية إلي إيجاد مجتمع اشتراكي، ومثل هذا أمر لا يمكن أن يسمح به الرأسماليون، وسيعارضونه ما وسعتهم المعارضة، وهذه النقطة دقت على الفطنة العملية لهذا المفكر الإنساني الذي كتب "رسمت سياسة هذا التقرير بتخطي التناقص الاشتراكي/الرأسمالي، ويمكن أن يقبل من أشخاص كثيرون يؤمنون بوجهات النظر المتناقضة هذه من الذين يريدون الاشتراكية فوراً، ومن الذين يعارضون الاشتراكية في أي وقت ومن الذين لديهم استعداد لوضع مزايا المشروعات الفردية والعامّة تحت ضوء التجربة" ص ١٩١، ١٩٢.

وليس هذا صحيحاً بالطبع، فمن المؤكد أن الذين يعارضون الاشتراكية في أي وقت، سيعارضون مقترحات السير وليم، وسيعارضونها بكل قوة، وقد عارضوها بالفعل وجعلوها، مجرد كلمات.

(١) انظر ص ١٠.

أثر استثمارات الدولة في الجهاز الاقتصادي :

وبصرف النظر عن الآثار الضرورية لأي استثمار واسع المدى تقوم به الدولة على علاقات الطبقات، حتى لو لم يكن بالمقياس الذي اقترحه سير وليم بيفردج، فسيكون له رغم هذا كله، آثار عميقة على الجهاز الاقتصادي بأسره.

فما أن تبدأ الحكومة بتنفيذ برنامجها الاستثماري واسع المدى حتى تتأثر به بقية نواحي الاقتصاد الخاص والإقبال الكبير على المواد الأولية والخام من ناحية الحكومة "لتحقيق المشروعات العامة من مستشفيات ومدارس وطرق وبيوت ومصارف وجسور.. الخ" سيرفع أثمانها كما سيرفع أجور العمال وهذه المواد الخام، وكذلك العمال، يمتون بالصلة الوثيقة إلي بقية الصناعات، فستنعكس الزيادة على أثمان المواد الأولية والعمال في القطاع الرأسمالي كما ستنقل إلي أثمان المنتجات الزراعية وبالتالي إلي تكاليف المعيشة كلها فإذا كان تدخل الدولة سيؤثر على أثمان المواد الأولية ومستويات الأجور وأثمان المنتجات الزراعية، وبصفة عامة تكاليف الحياة كلها فإن هذا يؤثر في الوقت ذاته في العوامل التي تحدد فرص الربح أمام الجانب الرأسمالي الفردي، ولكن فرص الربح نفسها هي العامل الحاسم الذي يحدد الاستثمارات التي تقوم بها المشاريع الفردية والحررة، فأين نجد أنفسنا؟ إنه لمن السخف أن نفترض أن الاستثمار الخاص في المشروعات الفردية ذا قدر ثابت محدد لا يتغير، وأنه ليس على الدولة إلا أن تقوم باستكمال النقص على الاستثمارات، وبذلك تملأ الفراغ بين "الادخار" والاستثمار، فالحقيقة هي أن حجم الاستثمارات في الجانب الحر مختلف متنوع، وأن العوامل التي تحكمه هي بصفة رئيسية فرص الربح، ولكن هذه، مرة أخرى، تحكم بسلسلة من العوامل أبرزها أثمان المواد الخام، والمنتجات الزراعية التي تتأثر ببرنامج الاستثمار الحكومي، ومن السهل بالتالي أن يؤدي برنامج حكومي كبير يستهدف ملاً الفراغ إلى تدهور الاستثمار الخاص.

وما أن تبدأ الدولة مشاريعها حتى تجد نفسها مجبرة على أن تمضي إلي ما هو أبعد منها، وماذا تكون المرحلة القادمة إلا الاشتراكية وإلا الزوال التدريجي للرأسمالية؟ ولن يكون لهذا إلا أحد معنيين الأول : أن يحارب الرأسماليون جهدهم لكي لا يحققوا شيئاً من هذا وحتى يحولوا بينه وبين التنفيذ ويستبقوا أنفسهم والوضع الرأسمالية التي تتيح لهم مراكز القيادة والامتياز والثروة والشهرة : والثاني أن ينجح دعاة مثل هذه الاقتراحات في تحقيقها، فتزول الرأسمالية ويوجد نظام جديد، ولا يمكن في هذه الحالة أن يقال إن الرأسمالية قد نجحت في محو البطالة، إن العقار الذي وضعه سير وليم بيفردج إذا نفذ يمكن أن يقضي على البطالة، ولكنه سيقضي أولاً على الرأسمالية، ومعرفة ذلك ليست عسيرة لأن التقرير قد حطم أول ما بدأ قاعدة النظام الرأسمالي التقليدية – حرية المشروع الفردي – إذ لا يمكن أن يقال إن مثل هذه الحرية الرأسمالية موجودة في بلد تقوم فيه الدولة بثلاثة أرباع الاستثمارات، وتهيمن على الباقي.

وعلى كل حال، فقد ثبت الآن أن اقتراحات سير وليم بيفردج التي نص عليها الآن أكثر من عشرة أعوام لم توضع قط موضوع التنفيذ، وأنها لن توضع مادامت إنجلترا رأسمالية، كما أن الجهود التي بدأها حزب العمال بتأيمه للصناعات الرئيسية الموجهة، عندما لم تكن دماء ضحايا الحرب الثانية قد جفت بعد، هذه الجهود لم تسفر عن تقييد جذري في الوضع الرأسمالي، وبالتالي في مسألة البطالة التي لا تزال موجودة والتي سنظل موجودة في كل بلد رأسمالي، وها هو ذا المفكر الاشتراكي الإنجليزي الشهير هارولد لاسكلي يقول^(١)، " فبعد خمس سنوات من حكم حكومة العمال لا يزال القطاع الفردي في الصناعة في بريطانيا يمثل حوالي ٨٠% من

(١) من كتاب نقابات العمال في المجتمع الحديث الترجمة العربية للأستاذ أحمد رضوان عز الدين ص ٨٥. وقد صدر الكتاب بالإنجليزية سنة ١٩٥٠.

اقتصادها الأهلي، وفي هذا القطاع سيظل السعي وراء الربح هو الدافع الأول على الإنتاج، وسيكون اقتصاد السوق هو الموجّه لأسلوب الإنتاج، وسيتعين على أي حكومة تعتمد اعتماداً كبيراً على التصدير أن تحاذر من إزعاج أو مضايقة ثقة المصالح المكتسبة في هذا القطاع الفردي".

والواقع أن أي محاولة من هذا النوع محكوم عليها بأن لا تري النور، وبالفشل إذا ظهرت، وقد أكد مستر لاسلكي في كتابه "نقابات العمال في المجتمع الحديث" أنه "في المجتمع الرأسمالي الذي يعتبر أي نزاع صناعي تهديداً جدياً لمصلحة المجتمع، يكون اتجاه التدخل الحكومي عادة – باستثناء حالة الحرب – في صالح طبقة الملاك ومديري أعمالهم، وضد مصلحة النقابة العمالية.

وهذا يحدث – كما في بريطانيا – عندما تتولى الحكم حكومة عمالية، ولكنها تواجه موقفاً اقتصادياً الصفة الغالبية فيه للملكية رأسمالية، بينما قطاع الصناعة ذو الملكية والإدارة العامة صغير نسبياً، ففي هذه الحالة، رغم أن حكومة العمال هي التي تحمل رسمياً سلطة الدولة، إلا أن السلطة المركزة في الملكية والإدارة الخاصة تضع في الحقيقة حدوداً عنيفة للمدى الذي يمكن فيه استخدام سلطة الدولة، وهذا نفس ما يحدث في فرنسا عندما يشترك الحزب الاشتراكي في حكومة اتحادية، فسوف لا تملك هذه الحكومة الاستجابة إلي طلبات المعدنين في صناعة التعدين مثلاً مهما كان اقتناعها بأن أغلبها طلبات عادلة وهي لا تستطيع في نفس الوقت أن تجمع ضرائبها كاملة، سواء منها المستحق على جمهرة الفلاحين أو على عدد من المواطنين البالغين الثراء من طبقة البرجوازية العالية أو على الشركات الكبرى بدون المخاطرة بسلطانها"^(١).

المحاولة الأمريكية :

لم يظهر في أمريكا اقتراحات لعلاج مشكلة البطالة أو تدعيم العملة كاقتراحات سير بيفردج أو الصحيفة البريطانية أو حتى أقل منها. وقد ساعد على ذلك ضعف الحركة العمالية فيها ووصول الاحتكارات إلي أعظم درجة من القوة والتركيز والتنظيم.

ولكن في التاريخ الأمريكي محاولة عظيمة الدلالة، تلك هي حركة روزفلت لمد إشراف الدولة على ميدان الأعمال، وقد جاء روزفلت في أشد الفترات التي مر بها الاقتصاد الأمريكي حرجاً، عندما اكتسحت الأزمة ميدان المال والأعمال اكتساحاً، وكادت أن تقوض أركان المجتمع الأمريكي تقويضاً.

في هذه الفترة الحرجة تقلد روزفلت الحكم وأصبح محل أمل الملايين، ولكنه ما أن بدأ المائة اليوم "من شهر مارس سنة ١٩٣٣ إلى يونيو" التي أجمل فيها قوانين "التوزيع الجديد" حتى اضطرت بينه وبين الرأسماليين حرب شعواء استطاع الرأسماليون فيها أن يستصدروا حكماً من المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية قانون الإنعاش الأهلي الذي كان يقوم على زيادة عدد العمال بنقص ساعات العمل، وتعيين حد أدنى للأجور والسماح لهيئات العمال بالمساومة الجماعية، وبذلك أصابوا التوزيع الجديد في الصميم.

وأعجب من هذا أن كثيراً من الأمريكيين يؤمنون بأنه لولا تدخل روزفلت لاستطاع الرأسماليون تصفية أزمة ١٩٢٩ أسرع مما حدث بالفعل.

وقد يقل عجبنا إذا عرفنا أن الرأسمالي الناجح هو المثل الأعلى والطارز المرموق في المجتمع الأمريكي، وأنه يعد وحده سيد البلاد، وممثلها وصاحب الفضل فيها، وأن السياسيين لا يمثلون إلا عصابة من الانتهازيين

(١) المصدر نفسه، ص ٣٩.

والمرتزقة الذين يعيشون على كد الرأسماليين، وأنهم في حالات كثيرة لا يعدون أفضل من "البلطجية" وأن ثمة تحالف وثيق بينهم وبين العصابات التي تكاد تسيطر على الانتخابات المحلية التي تؤدي بدورها إلى انتخابات مجلس الشيوخ، وإذا احتُرم رجال السياسة فلا بد من أن يكونوا أساساً من رجال الأعمال أو وكلاء لهم في الدوائر السياسية.. في مثل هذه المجتمع المادي المصمت لا نعجب لأي دعوى رأسمالية تصدر هناك، ولكن لا يحق لنا كذلك، أن ننتظر صدور أي "ضوابط" لإصلاح الأوضاع الرأسمالية الفاسدة التي تقوم عليها الدولة، وتنفذها، وإذا كانت أمريكا قد قاومت روزفلت، وهو من هو، وفي ساعتها العصبية الحرجة فإنها ستقاوم من هو دونه، في ساعات أفضل كثيراً من ساعات سنة ٢٩ - ٣٤.

الاستعمار:

وجدت الرأسمالية في الاستعمار حلاً مؤقتاً لمشكلة البطالة، وفي هذه الناحية كتب مؤلف "الأزمة المقبلة":
"... ذلك أن العوامل المؤدية إلى البطالة المزمنة كانت تعوض، وزيادة، لأجيال بعوامل مضادة أبرزتها الإمبريالية والتوسع الاستعماري، ولهذا كانت الحالة في سوق العمل مواتية للعمال حقبة طويلة، فارتفعت الأجور بشكل محسوس واستمر النمو غير متقطع إلي بداية القرن العشرين وفي بعض البلاد حتى بداية الحرب الأولى، وفي بلاد أخرى استمر حتى أزمة سنة ١٩٢٩ م.

إن الزحف الإمبريالي للرأسمالي على المستعمرات وأشباه المستعمرات قد نقل جزءاً كبيراً من التعاسة التي جلبتها الأيام الأولى لظهور الرأسمالية على العمال إلي المستعمرات، وسكانها المسالمين، واستطاع أن يرفع - بهذا القدر - من مستويات معيشة أفراد الشعوب الرأسمالية.

وهكذا نرى أن التعاسة التي حاقت بضحايا السياسة الإمبريالية، وسكان المستعمرات لم تقابلها تعاسة الطبقات العاملة في الدولة الصناعية الكبرى، بل على العكس تحسنت أحوالهم، وزادت أجورهم الحقيقية، وارتفعت مستويات حياتهم، وهذه الملابس هي أبرز ما في تاريخ العالم الاقتصادي فيما بين الحربين، وهي ما فسرت - عادة - تفسيراً خاطئاً من ارتياب النظريات الاشتراكية.

وقد أكد كل من ماركس وانجلز مراراً أن نمو الامبريالية البريطانية له آثار هامة على مركز الطبقة العاملة البريطانية وفي مقدمة كتاب انجلز "ظروف الطبقة العاملة في بريطانيا" كتب فيه :

"ما دام الاحتكار الصناعي الإنجليزي قائماً فستشاطر الطبقة العاملة إلى حد ما في مزاياه، وقد وزعت هذه المزايا بشكل محف إلي حد كبير، فاحتازت قلة محظوظة الجزء الأعظم، ولكن حتى الكثرة الكثيرة كان لها مرة وأخرى، وبصفة موقوتة نصيبها، وهذا هو السبب في عدم ظهور الاشتراكية في إنجلترا من ذبول "الأيّنزم" (Owenism) وبسقوط هذا الاحتكار، ستفقد الطبقة العاملة في بريطانيا مكانها المميز، وسترى نفسها، دون استثناء القلة المحظوظة أو المترعمة، وقد دفعت إلي مستوى بقية عمال البلد الأخرى، وهذا هو السبب في أنه ستوجد مرة أخرى الاشتراكية في إنجلترا".

وكتب العالم الاشتراكي المشهور كارل روديرتس^(١) في إحدى كتبه "إن كل سوق جديد يفتح، إنما يمثل تأجيلاً للتسوية النهائية للمشكلة الاجتماعية".

وفي مكان آخر من الكتاب نفسه :

(١) أحد العلماء الألمان المؤسسين للاشتراكية العملية قبل ماركس (١٨٠٥ - ١٨٧٥).

"... من هذه الناحية نستطيع أن نقدر أهمية افتتاح آسيا، ولا سيما الصين واليابان وهي أخصب أسواق العالم، وإبقاء الهند تحت السيادة البريطانية، وكنتيجة لهذه العوامل فقد منحت المشكلة الاجتماعية مهلة"
ومن الممتع أن نشير إلى أن رجلا من قادة الإمبريالية البريطانية هو سيسل رودس صاغ الفكرة نفسها،
نهاية القرن التاسع عشر، في شكل آخر.

".. إن فكرتي الأثيرة هي حل للمشكلة الاجتماعية، فلكي تنفذ أربعين مليوناً يسكنون المملكة المتحدة من الحرب الأهلية الدامية علينا نحن رجال مستعمرات الدولة، أن نكفل أراضي جديدة ليقطنها فائض السكان، وأن نقدم أسواقاً جديدة للسلع التي ينتجونها في المصانع والمناجم، إن الإمبراطورية، كما أقول دائماً، مسألة خبز وزبد، وإذا كنت تريد تفادي الحرب الأهلية، فعليك أن تكون إمبريالياً".

وقد كان تجاهل ماركس لهذا العامل – الاستعمار – هو سبب فشل تنبؤاته العلمية التي بناها على نظريته عن الأزمات، فقد اعتقد أن الحالة الاقتصادية ستسوء في بريطانيا فتهدى الأجور، وتعظم البطالة ويشد البؤس، ولكن ما حدث كان عكس ذلك، فقد زاد عدد العمال وارتفعت أجورهم.

وكان الاستعمار هو سر ذلك، فمن أواسط القرن التاسع عشر حتى أوائل القرن العشرين وصل الزحف الاستعماري إلى ذروته فتحسنت الأحوال ويمكن معرفة ذلك من مقاومة مستويات الأسعار في إنجلترا وفرنسا قبل هذه الفترة وبعدها.

فإذا أخذنا مستوى الأجور الحقيقية سنة ١٩١٣ كمائة، ففي سنة ١٨٢٠ كانت ٥٩، وفي سنة ١٨٢٥ كانت ٥٩ أيضاً، وفي سنة ١٨٣٠ هبطت إلى ٥٨، وفي سنة ١٨٣٥ هبطت إلى ٥٧، ولكنها في سنة ١٨٤٠ صعدت إلى ٥٩ وهبطت مرة أخرى إلى ٥٨ سنة ١٨٤٥ واستمرت في هذا المستوى حتى عام ١٨٥٠.

وفي فرنسا كان الأمر متقارباً، فلو أخذنا مستوى الأجور الحقيقية سنة ١٩٠٠ كمائة، ففي سنة ١٨١٠ كان ٥٥,٥، وفي سنة ١٨٢٠ كان ٥٣,٥ وفي سنة ١٨٣٠ كان ٥٤ وفي سنة ١٨٤٠ كان ٥٧ وفي سنة ١٨٥٠ كان ٥٩,٥.

هذه هي مستويات الأجور في المدة من ١٨١٠ إلى ١٨٥٠ فلننظر الآن إلى مستوياتها من ١٨٥٠ إلى ١٩٠٠، فالأجور الإنجليزية التي وقفت سنة ١٨٥٠ عند ٥٨ "باعتبار أجور سنة ١٩١٣ كمائة".

ارتفعت سنة ١٨٥٥ إلى ٦٣ وتتابع الارتفاع بعد ذلك حتى نهاية القرن كالآتي : ١٨٦٠ إلى ٦٤ ومن ١٨٦٥ إلى ٦٧ ومن ١٨٧٠ إلى ٥٧٠ ومن ١٨٧٠ إلى ٨٩ ومن ١٨٨٠ إلى ٨١ ومن ١٨٨٥ إلى ٨٢ ومن ١٨٩٠ إلى ١٨٩٥,٩٠ إلى ٨٨ ومن ١٩٠٠ إلى ١٠٠.

وفي فرنسا كان الصعود كالآتي (باعتبار أجور سنة ١٩٠٠ كمائة) ١٨٥٠ إلى ٥٩,٥ ومن ١٨٦٠ إلى ٦٣ ومن ١٨٧٠ إلى ٦٩ ومن ١٨٨٠ إلى ٧٤,٥ ومن ١٨٩٠ إلى ٨٩,٥ ومن ١٩٠٠ إلى ١٠٠.

وبذلك تكون الأجور في إنجلترا وفرنسا قد صعدت من أقل من ٦٠ في منتصف القرن التاسع عشر إلى ١٠٠ في نهايته، وصحب هذه الزيادة كل مظاهر الرواج والعملة وزيادة الأرباح والتغلب على الأزمات الدورية، وأبرز من هذا كله عدم حدوث "ثورات" اشتراكية كما تنبأ ماركس.

وكان السبب الأساسي في هذا كله هو الزحف الاستعماري الذي كان قد وقف هنيهة وقت ماركس فأعطاه الانطباع السيئ المتشائم، ولكنه ما لبث أن انطلق، فغير الأحوال تغييراً كاملاً.

ولكن الزحف الاستعماري قد وقف مستهل القرن العشرين وانقضت أيام سيسيل رودس، وانتهت أو كادت المهلة التي منحها الاستعمار للرأسمالية ولطف بها من آثار المتناقضات والبطالة والأزمة قدر ما أثقل بهذه كلها على شعوب المستعمرات البائسة، انتهى عهد الاستعمار وأصبح على الرأسمالية أن تجد حيلة أخرى تمد في حبل حياتها الشقية.

حقاً إن الاستعمار حاول أن يجدد في أساليبه، وأن يتبرأ من مظهره الوحشي القديم، أصبح استعماراً ناعماً لا تتقدمه الجيوش، ولا تدق قواعده المدافع، وإنما يتم بفضل المفاوضات الديبلوماسية وتقمص لبوس الإنسانية والمساعدة، وتجرد من المعاني الحربية والعسكرية، واتخذ أسماء جديدة أبدعتها أمريكا وريثة الاستعمار وعميدة الرأسمالية مثل المعونة الاقتصادية "مشروع مارشال" والنقطة الرابعة، والأمن المتبادل، والأحلاف العسكرية.. الخ، ولكن الدروس القاسية التي تلقتها الدول الصغيرة على ممر القرون قد بذرت في نفوس شعوبها بذور الشك في كل رغبة من رغبات المساعدة المزعومة، مهما بدا فيها من نعومة وكرم، وجعلها توفن بأن الدول الكبرى لا تمد يدها خالصة لوجه الإنسانية، وإنما لها من وراء ذلك مآرب أخرى، ولهذا أصبحت دعوات الدول الرأسمالية لا تجد سميعاً أو تلقياً مجيباً^(١).

خلق صناعات جديدة :

قد يقال إن العالم الرأسمالي إذا كانت أبواب الاستعمار قد أغلقت في وجهه، فلم يعد بعد يستطيع التوسع جغرافياً، فإنه يستطيع أن يمد حدوده نفسها داخلياً وذلك بإنشاء صناعات جديدة قوية تخلق طلباً جديداً ويستتبع هذا عمالة جديدة وزيادة أجور، وبالجملة النتائج الطيبة التي عاصرت الرأسمالية بفضل التوسع الاستعماري وكثرة الاكتشافات والاختراعات، عندما أوجدت السكك الحديدية فرصاً للعمالمة والربح ثم جاء بعدها التوسع الكهربائي، وفي أعقابها الصناعات الكيماوية وهندسة السيارات والعربات.. الخ.

ويشير تفجير الذرة بأننا مقبلون على عهد جديد من التوسع الفني يحمل في طياته إمكانيات لا حصر لها، وقد يتطلب الأمر إعادة تنظيم وبناء الجهاز الإنتاجي بأسره مره أخرى.. أفليس من الممكن أن توجد هذه العملية؟ وما ستستتبعه من خلق صناعات جديدة فترة طويلة من الازدهار؟

إن أبرز نقطة في الاعتراض على هذا الحل هي التي أظهرها مؤلف "الأزمة المقبلة" تلك هي أن المشكلة ليست مشكلة حاجات على الإطلاق، والأسواق لا تتوقف على الحاجات إلا بقدر ما يقابلها من طلبات مسددة ومدفوعة، ومشكلة الرأسمالية هي قصور الطلب عن إشباع الحاجات لا قلة الحاجات، وهي مشكلة تأتي من قيام الإنتاج الرأسمالي على أساس الربح واعتماده على النظام النقدي الذي يمثل الطلب والذي تتعدد فيه وجوه النقص^(٢)، فعلاج الرأسمالية هو في إصلاح "طريقة" الإنتاج، وقصور النظام النقدي وإذا وجدت الصناعات الجديدة أسواقاً لمنتجاتها دون أن تقدم زيادة مماثلة في الأجور الحقيقية وبالتالي الطلبات المدفوعة، فإنها تقيم مبيعاتها الخاصة على حساب أسواق الصناعات الأقدم منها، ويمكن مشاهدة هذا عملياً في حالات عديدة، أما أن الرأسمالية في الماضي كانت تجد دائماً أسواقاً لصناعاتها الجديدة بدون حرمان الأقدم منها، فإنه يعود، كما رأينا، إلي أن هذه الصناعات قد أقيمت في فترة التوسع الرأسمالي التي صاحبها زيادة حقيقية في الأجور وفي مستويات المعيشة.

(١) سيكون الحديث عن الاستعمار وعلاقته بالرأسمالية موضوع إحدى الرسائل المقبلة من هذه السلسلة.

(٢) سنتحدث عن هذه الناحية في الرسالة المقبلة من هذه السلسلة "المهمة السرية للنقود في الرأسمالية".

فالمشكلة الرئيسية هي أنه ما دام إنتاج الصناعات الجديدة سيتم بالطريقة الرأسمالية فسيحمل معه بطالته وأزمته، وأن هذه البطالة والأزمة ستكون مختلفة تماماً عن البطالة والأزمة فترة توسع الرأسمالية الاستعماري لأن التوسع الاستعماري كان معناه إيجاد مستهلكين بالفعل وإيجاد مواد خام، أما التوسع الصناعي فليس إلا تكثيفاً للحاجات.

ومع هذا فهناك اعتراضان على هذا الحل.

الأول أن الصناعات الجديدة ستكون على حساب الصناعات القديمة، بمعنى أن الصناعات القائمة على تفجير الذرة كمورد للقوي المحركة ستبني نفسها إلي حد ما على حساب صناعات الزيت والفحم... أي أن العمال الذين يعملون في هذه الصناعات سيتعطلون، أو على أحسن تقدير يتحولون إلي الصناعة الجديدة.. فكأننا لم نأت بجديد في الوضع.

والثاني أن الصناعات الجديدة ذات الطابع الفني المتقدم أميل إلي أن توجد البطالة الفنية منها إلي أن تعالج البطالة، لأنها وإن كانت ستزيد في عدد السلع، وتكثف الحاجات، إلا أنها من ناحية طريقة إدارتها إدارة فنية آلية وقيامها على أساس الربح ستكون عاملاً من عوامل إيجاد البطالة لا عاملاً من عوامل مقاومتها.

على أن الحديث عن الصناعات القائمة على الذرة تبدو سابقة لأوانها فحتى الآن لم تبد محاولة جدية لذلك، ويبدو أنه من الضروري المرور بحقبة طويلة من الدراسة والبحث والتجربة قبل بلوغ مرحلة التطبيق الصناعي والفني لتفجير الذرة، وعلى هذا فلا يكون هناك معنى لتعلل الرأسماليين بها إذا كانت تصح سبباً للتعلل.

الفاشية :

واضطرت الدول التي لم يسعفها الاستعمار بمخدره الوقتي، ولم يجدَ فيها تدخل الدولة إلي أن تلتمس علاجها من مشكلة البطالة والأزمة في الفاشية، وأحسن مثال لذلك هي ألمانيا.

والواقع أن العلاقة بين الفاشية والرأسمالية أعمق من أن تكون علاجاً لمشكلة البطالة، إذ لا يعسر قط على الباحث المدقق أن يلمس الأثر الرأسمالي في صميم الفاشية، فالاعتزاز العنصري، والنعرة القومية وهي لباب الفاشية، ليست إلا التعبير السياسي لحكومة التجار ضد حكومة النبلاء وأمراء الإقطاع أ أو هي باختصار، وكما وصفها ماركس، "الأنانية بالجملة"، فالفاشية ليست إلا أحد مظاهر التركيز السياسي للرأسمالية.

ولكننا نتحدث الآن عن ناحية معينة، هي كيف يحمل عجز الدول الرأسمالية عن حل المشكلات الاقتصادية، وعلى رأسها البطالة، هذه الدول على أن تلقي بنفسها في أحضان الفاشية باعتبارها أقرب الحلول، بعد أن حالت الحوائل دون نجاحها في الميدان الاستعماري؟ وقد قلنا إن ذلك ينطبق كل الانطباق على ألمانيا.

وقد حاولت ألمانيا أن تحل مشكلتها الرأسمالية بطريقتي تدخل الدولة، والاستعمار، أما الطريقة الأولى فلم تثمر إلا تشجيع الرأسمالية والوصول "بالكارتل" و "الكونتسرن"^(١) إلى درجة كبرى من القوة وسهلت ودعمت التعاون بينها وبين الدولة لا لمصلحة الشعب أو لعلاج النقص الرأسمالي، ولكن لتأييد الفاشية كما سنرى فيما بعد.

(١) الكارتل، اتفاق بين مشروعات قائمة بإنتاج فرع معين مع الاحتفاظ لكل منها بشخصيته القانونية والاقتصادية لغرض حسم المنافسة. وقد ازدهرت في ألمانيا وخاصة خلال الحرب العالمية الأولى وبعدها وانتظمت معظم الصناعات وعلى رأسها صناعات الفحم والصلب والكحول والسكر في كارتلات لا اعتبارات اقتصادية وطنية، والكونتسرن : اندماج شركات عديدة اندماجاً حقيقياً أو جزئياً وقد تمتعت كل من الكارتل والكونتسرن في ألمانيا برعاية الدولة وحمايتها لا اعتبارات تتعلق بالناحية الوطنية والدولية.

وأما الاستعمار فقد حال تأخر ألمانيا في تحقيق وحدتها القومية دون أن تساهم في الفتوح الاستعمارية الأولى خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر، أو أن تحتجز لنفسها نصيباً من أراضي العالم التي كانت إنجلترا وفرنسا تقسمانها بصفة أساسية، ولما تمت هذه الوحدة بعد الحرب السبعينية لم تجد ألمانيا إلا الفتات، فحاولت أن تنتزع شيئاً من أملاك إنجلترا وفرنسا، وكانت مشاريعها الاستعمارية لذلك هي أحد الأسباب الرئيسية في إشعال نار الحرب العالمية الأولى التي هزمت فيها ألمانيا ووزعت مستعمراتها وأغلق بذلك أمامها باب الاستعمار وقضي على أملها في أن تجد في الاستعمار حلاً لمشكلتها الاقتصادية والرأسمالية.

وكان من الممكن أن تجد ألمانيا علاجها في الاشتراكية، ولكن العناصر الاشتراكية وقتئذ كانت أضعف من العناصر الرأسمالية. وقد أصابت العواقب السيئة للحرب المجموعات الشعبية والطبقات الدنيا أكثر مما أصابت الطبقة الرأسمالية فقد استغلت بعض المؤسسات الكبرى التضخم النقدي الذي دمر الطبقة الوسطى وقضي على كيانها وتماسكها واندفاع الناس نحو التخلص من النقود التي كانت تهوي قيمتها كل ساعة بشراء السلع.. لابتلاع المؤسسات الصغرى، بل ولجأت بعضها كمجموعة الرأسمالي الصناعي المشهور^(١) "تيسين" إلى الاقتراض بمقياس واسع من البنوك لهذا الغرض، لهذا لم تتجه ألمانيا وجهة الاشتراكية لتخليصها من مآزقها الاقتصادية، ولما قويت الاحتكارات، واستعادت، بفضل هذه السياسة وبفضل معونات الدول الرأسمالية، وعلى رأسها أمريكا، قوتها، داهمتها في سنة ١٩٣٠م الأزمة العالمية، فأعدت الحال على ما كان عليه عقب الحرب العالمية الأولى، وفي هذه المرة وجد الرأسماليون في حزب النازي الناشئ ما يحقق آمالهم فأيدوه وقصة تأييد الرأسمالي "تيسين" له أشهر من أن تذكر^(٢)، ومرة أخرى كان بوسع الشعب الألماني أن يجد في الطريقة الاشتراكية حلاً، ولكنه لم يفعل أولاً لأن الأزمة قد أطاحت بكيان الطبقة الوسطى وشردت أفرادها، وثانياً لأن النازي نفسه قد قدم للناس ما يطلبون، قدم لهم "العمل" وأخذ على نفسه عهداً أن يمحي البطالة.

كان الفريقان، الرأسماليون والعمال، قطيعاً جائعاً : هذا إلى السلطة، وذاك إلى العمل، فما أن دعوا إلى الوليمة الفاشية حتى كان هم كل واحد منهم أن يشبع جوعه دون أن يسأل عن الثمن الفادح الذي سيطلب منهم، وعاش الجميع في الحاضر والمهلة التي كسبتها الفاشية للرأسمالية، ولكن هذه المهلة انتهت بعد أقل من خمسة عشر عاماً.

واضطر الألمان، والعالم بأسره معهم، إلى دفع الثمن الباهظ.

وبعض الناس يرون أن الفاشية ليست أسلوباً "رأسمالياً" وأنها أقرب إلى الاشتراكية منها إلى الرأسمالية، وهذا مجرد لبس، فحقاً إن الفاشية تشابه في بعض أساليبها الاشتراكية أي أنها تراقب الأسعار وتشرف على الإنتاج، وتستأثر بالتجارة الخارجية، وتحدد العملة، وتحسم المنافسة والضياع والتبذير.. الخ، وهذه كلها أساليب اشتراكية ولكن المهم ليس في الأسلوب ولكنه في الغاية، فما دامت الملكية الإنتاجية في أيدي الأفراد، فلن تتجو الدولة من الأخطبوط الرأسمالي، وستوجه كل القوى، اختياراً أو اضطراراً، بطرق مباشرة أو غير مباشرة لمصلحة الرأسماليين.

(١) المشكلة الاقتصادية للمسلم : مشروع لاتحاد عالمي اشتراكي لوالث بادلي ص ١٦

(٢) في انتخابات سنة ١٩٢٨ لم يحصل النازي إلا على ٢,٦% من مجموع الأصوات في انتخابات الرشتاغ، ولكنه بعد ذلك بخمس سنوات " هي مدة الأزمة ٢٩ - ٣٢ " تقلد الحكم.

على أن الفاشية صريحة في "رأسماليتها" ففكرتها الأساسية تقوم على القوة والجيش والصناعات الثقيلة، وليس في هذا ما يمت إلى الشعوب وإلى الاستهلاك بصلة، اللهم إلا اعتبار الشعوب نفسها أداة استهلاكية وحشواً للمدافع، فالفاشية في غايتها نقيض صريح للاشتراكية لأنها تجعل الناس أنفسهم أدوات استهلاكية بينما لب الاشتراكية هو تيسير الأدوات الاستهلاكية للناس، وقد كانت الفاشية الألمانية مربوطة إلى مجموعة الرأسمالية من الصناعيين وقادة الجيش برباط وثيق. وعندما أشرفت على مقاليد الأمور كونت مجلساً أعلى للصناعات الثقيلة من كروب فون بوهلم (للتسليح) تيسين وفوجلر (صناعة الصلب) فون سيمنس (الكهرباء) بوش (الأصباغ) ديهن (البوتاس) فون شرودر، فون فينك، ورينهارت (المصارف) ودلت أبحاث الدكتور فرانز نيومان على أن الجهاز الاقتصادي للنازية الألمانية إنما قعد على أسس الرأسمالية الألمانية.. وكان القادة والمسؤولون عن الجهاز الاقتصادي يتكونون من عشرين رأسمالياً، و ١٧ مديراً لمؤسسات رأسمالية، و ٣١ مديراً لمؤسسات Corporations، و ٢٧ منظمًا وسكرتيراً، وكانت الشكوى عامة من سيطرة "الكارتل"، لأن الحكومة قد عهدت إليها بأنصبة Quota من المواد الخام وبذلك كانت تستطيع التحكم في شؤون هذه المواد^(١).

ولطالما تردد في أذهان بعض الناس سؤال حائر، هو لماذا لم تلجأ الفاشية إلى تشغيل العاطلين في إنتاج السلع الاستهلاكية بدلاً من صنع السلع العقيمة وعلى رأسها معدات الحرب وآلات الدمار؟ إن الإجابة على هذا السؤال هي أنه لو لجأت الفاشية إلى صنع السلع الاستهلاكية لجابهتها مشكلة زيادة الإنتاج على الاستهلاك، وهي المشكلة التي لن تحل مادام الإنتاج في أيدي أفراد أو شركات، مهما حاولت الحكومة التدخل أو ضبط التوازن لأن الإنتاج سيقوم على أساس "الربح" وليس على أساس المصلحة العامة، ومعني قيام الأعمال أساس الربح انتزاع جزء كبير من الصافي من يد المستهلكين وإعطائه للمنتجين وبالتالي إضعاف القوة الشرائية والاستهلاكية وذلك ما يستتبع ظهور زيادة الإنتاج وفائضة، وبالتالي الأزمة والبطالة.

وقد كان الحل الوحيد هو أن تستولي الدولة باسم الشعب على كافة الوسائل الإنتاجية بحيث تحسم فوائض الربح وتقيم الإنتاج على أساس المصلحة، وتُجَبَّ جَبًّا حيل الرأسماليين التي لا تنتهي وأساليبهم الملتوية والمتوارية وغير المباشرة التي ستظل موجودة ما سمح لنظامهم بالوجود مهما كان تقييده، ولكن الفاشية لو فعلت هذا لأصبحت اشتراكية، صحيح إن الفاشية الألمانية قد ضاءلت من قدر الربح فجعلته في المتوسط ٨% أو حتى ٦% وحاولت أن تجعل الإنتاج طبقاً للمصلحة القومية والعامة وليس لأهواء الرأسماليين ولكن شوه ذلك، بل وحوّله عن غايته الطيبة، أمران.. الأول: أنه حتى هذه النسبة الضئيلة للربح يمكن أن تعوق التوازن، ويمكن أن تكون ثغرة في النظام يدخل منها الرأسماليون ويعيثون فساداً، وقد رأينا أن الإدارة والسيطرة كانت في أيدي الرأسماليين بالفعل في الفاشية الألمانية.

والثاني: أن الفاشية تفهم المصلحة العامة القومية فهماً يختلف تمام الاختلاف عن المدلول الاشتراكي لهذه الكلمة، وهو اختلاف جذري وأساسي يعود إلى لب الفكرة والعقيدة التي تقوم عليها كل من الفاشية والاشتراكية والمثل الأعلى الذي يستهدفه كل منهما، وتأثير الوراثة التاريخية والملابس الخاصة.

فقد ظهرت الاشتراكية نتيجة لاستغلال رأس المال للعمال في العالم قاطبة دون تمييز بين جنس أو لون، لأن الاستغلال الرأسمالي لا يفرق بين الأجناس، بل هو يشمل الجميع، فاكتمت من الوهلة الأولى طابعها الأساسي طابع العالمية والإنصاف والعدالة، وأصبح إذا ما ذكرت الاشتراكية تراءت أمام الذهن صور لإراحة

(١) المشكلة الاقتصادية للسلم، مشروع لاتحاد عالمي اشتراكي لوالتر بادلي، ص ١٩.

الكادحين وإنصاف المظلومين، ومشاريع لا عداد لها لبناء بيوت، وإصلاح أراض، وإنشاء مدارس ومستشفيات ومسارح ومصانع، أما الفاشية ألمانية أو إيطالية فقد كانت ذات طابع ذاتي. فقد قامت في ألمانيا وإيطاليا لنصرة هاتين البلدين على العالم مستعينة باستتارة الأمجاد السياسية الخاصة القديمة من إحياء للإمبراطورية الرومانية أو استعادة لأمجاد فردريك الكبير أو المستشار الحديدي "بسمارك".

ومثل هذه الأمجاد تتركز في الجنس والجيش، ومن أجل هذا لم تكن الفاشية "سلعة للتصدير" وهي - أي الفاشية - في الحقيقة صورة سياسية لإحدى مراحل الرأسمالية، مثلها في ذلك كالاستعمار سواء بسواء.

وقد كان الهدف الذي تمخض فيما بعد عن الفاشية هو من الناحية السلبية التخلص من سواة الرأسمالية وهي البطالة. ومن الناحية الإيجابية إعلان شأن الوطن بإعداد قوة عسكرية ساحقة يمكن أن تخضع العالم، وكانت الفاشية وليدة لقاء هذين الهدفين بعضها ببعض، إذ وجد أن تحقيق الهدف الأول "محاربة البطالة" يمكن أن يتم تلقائياً بتحقيق لهدف الثاني "التسليح" دون تورط في نزع الملكيات أو تأمين الإنتاج، وبهذا يرضي كل من العمال وأصحاب الأعمال، وهذا هو سر ما استشعره الشعب الألماني بأسره من الرضا في ظل النازية.

وكان من الضروري أن تلجأ الفاشية إلى التسليح، وإلي جعل اقتصادها حربياً لأن المعدات الحربية وحدها هي التي تحقق العمالة دون أن ينتج عنها زيادة إنتاج في السلع الاستهلاكية تهدد ببطالة أو أزمة أو يؤثر كثرة إنتاجها على الأرباح، فالسلع الحربية سلع عقيمة لا تطرح في السوق وهي تعتمد على الصناعة الثقيلة المحببة إلي الرأسمالية، كما أن نوعها نفسه يرضي رجال الحرب والجيش.

ورصف الطرق وتوسيعها أقل عقماً وأكثر فائدة من صنع الأسلحة ولكن توسيعها على منوال طرق "نورمبرج" سعة لا يحتاج إليها إلا في استيعاب الاستعراضات العسكرية هو ولا شك نوع من التبذير المقصود والإسراف المتعمد.

وقد نجحت الفاشية في علاج البطالة بهذه الوصفة الشيطانية، فلم يعد في ألمانيا ولا إيطاليا عمال يتسكعون على أبواب المصانع أو ينتظرون على المقاهي، بل مست الحاجة إلى العمال، ولكن ثمة ملاحظتين على هذا النجاح :

الأولى أنه دل على عقم الرأسمالية وإفلاسها ولا إنسانيتها وقلتها للأوضاع الطبيعية والسليمة. ففي الأوضاع التي تفرضها يمكن، كما تهكم كينز بحق، لبناء الأهرامات، والزلازل، وحتى الحروب أن تزيد في الثروة^(١).

والثانية : أن هذا النجاح لا يستمر طويلاً، فما دامت الفاشية لا تلقي بكل ما يتجمع من الأسلحة في البحر، كما اقترح كينز، وكار فإنها ستستخدمها، واستخدامها معناه الحرب، أي إفساد كل شيء ودفع فوائد ربوية فاحشة ثمناً لهذا النجاح المشؤم شؤماً يقصر عنه أي شؤم آخر.

(١) ج.م. كينز في "النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود" ص ١٢٩ "إن بناء الأهرامات، والزلازل، وحتى الحروب يمكن أن تستخدم في زيادة الثروة إذا كانت ثقافة ساستنا عن أسس الاقتصاد الكلاسيكي تقف في سبيل ما هو أفضل".

J.M. Keynes, The General Theory of Employment, Interest and Money, P. 129. (Pyramid-building, earthquakes, even wars, may serve to increase wealth, if the education of our statesmen on principles of classical economics stands in the way of anything better.)

إن "شيلوك" لبيدو قديساً لزعماء الفاشية، فهو لم يطلب إلا رطلاً واحداً من اللحم البشري وفاء لدينه، بينما لا ترضى الفاشية بأقل من قتل ملايين الشباب وتدمير عشرات المدن.

وقد حاربت الرأسمالية الإنجليزية / الأمريكية الفاشية الألمانية / الإيطالية وهزمتها لا عن تفارق أصيل، ولكن حرصاً على الأسواق واستمساكاً بالمستعمرات، ورغبة في الانفراد بالقوة، فالحرب العالمية الثانية من هذه الناحية لا تفرق عن الحرب العالمية الأولى التي شنتها الرأسمالية الغربية على الرأسمالية الألمانية، وهي استمرارها.

قد يقال إن الفاشية قد هزمت، ووصمت بين المذاهب السياسية بأشنع الوصمات، وكان الذي تولى ذلك هي الدول الرأسمالية نفسها. فهل يعقل أن تلجأ هذه الدول الرأسمالية نفسها إلي الفاشية بعد أن تولت بأيديها هدمها واتهامها..؟

نحن نقول إن ذلك معقول في المنطق الرأسمالي، ولماذا لا يكون معقولاً؟ وما هي ذي أمريكا تبني ألمانيا وتسلحها، وتبني ما هدمته طائراتها.

على أنه ليس من الضروري أن تأخذ الفاشية الرأسمالية الحديثة في إنجلترا أو أمريكا الطابع العسكري الذي أخذته في ألمانيا، فليس المهم هو "الطابع" إذ الطابع يتأثر في كل بلد بتقاليد هذا البلد، وقد كانت الطواير، والملابس الموحدة، والاستعراضات، و"خطوة الإوزة" هي هوي الشعب الألماني ونزوته القومية، وقد لا تأخذ الفاشية الأمريكية هذا الطابع، ولكنها مع هذا تكون فاشية عريقة قد تزيد في فاشيتها على الفاشية الرسمية والمقررة، فقد لا يكون في الفلسفة الأمريكية القومية المعني العنصري والفخر بالدم الآري، والبشرة البيضاء كما في الفلسفة النازية، ولكن معاملة الزوج، وجمعية كو - كلوكس - كلان - وشرعة اللانشج Lynching الوحشية^(١) هذه كلها لا تقل، بل تزيد، في التفرقة العنصرية عما ذهب إليه الألمان، وقد لا يكون في أمريكا تقييد "رسمي" لحرية الرأي وتحريم لتأسيس الجمعيات والأحزاب كما كان في ألمانيا، ولكن شرعة "المكارثية" وثورة الرأسماليين وحربهم الشعواء على كل مؤسسة: جامعة أو صحيفة أو جمعية أو حزب يشتم منها أي مخالفة للفكرة الرأسمالية أو نقدها أو الدعوة لإصلاحها، كما حدث مع أساتذة وفنانين، وفي جامعات وصحف وجمعيات وأحزاب - لعل أشهرها هو الحزب التقدمي الذي رأسه أحد كبار الساسة الأمريكيين ونائب رئيسها أيام روزفلت وهو هنري والاس - هذا كله لا يقل عن الحرب التي شنتها النازية على حرية الرأي^(٢).

والواقع أن أمريكا لم تكن قط، وفي يوم من الأيام، أرضاً خصبة للديمقراطية، فقد كانت منذ ظهورها كدولة مستقلة أرض ملاك من ذوي الشخصية القومية الشموسة الغيورة كل الغيرة على أملاكها، ومصالحها وقد كشف أحد الكتاب الأمريكيين خلال استعراضه للتاريخ الأمريكي عن حقيقة عجيبة هي أن كلمة "الديمقراطية" كانت في عهد الآباء المهاجرين الأول لفظاً ومعنى "مخيفة وبشعة" وأنها استمرت توحى معني خطراً ومريباً حتى إعلان الاستقلال الذي لم تذكر فيه، ولا في أي مستند من مستندات الدولة، أو دستور من دساتير الولايات، وأنه حتى القرن التاسع عشر ظل المحافظون يستخدمون كلمة "الديمقراطية" في تشويه سمعة أعدائهم.

(١) شق الزوج على الأشجار قوة واقتداراً دون انتظار لحكم القانون، لأنفة المخالفات، وهو تقليد كان ذائعاً ومنتشراً في أمريكا، ولم ينفرض حتى الآن.

(٢) إن التفريق العنصري، والتضييق على حرية الرأي، وأثر المؤسسات الرأسمالية الكبرى على السياسة الأمريكية هو ما وجدنا أنفسنا في غنى عن الإشارة إليه بالتفصيل لأنه في حكم المسلم به والذي توافقنا به الصحف والإذاعة.

● ملاحظة لهذه الطبعة، وأسوأ من هذا كله تعصبها المصمت المقيت لإسرائيل ورفضها لكل قرارات الأمم المتحدة بالفيتو، لأنها تعتبر إسرائيل وكيلتها وعميلتها في المنطقة.

"ولم يستعمل توماس جيفرسون "مؤسس الديمقراطية الأمريكية" هذه الكلمة قط أو يدعي علناً أنه ديمقراطي، ولم يفعل ذلك لا جيمس ماديسون ولا أندرو جاكسون وهم المعدودون أكبر نصراء للديمقراطية في أمريكا".

" أما أبراهام لنكولن فلم تكن "كلمة" الديمقراطية تعني إليه الرمز الأولى لروح وكيان النظام الأمريكي".

"إذا كان للإشارة إلى الكتابات وقتئذ أي قيمة للحكم، فلم يكن هناك إلا اهتمام ضئيل بالديمقراطية كخصيصة غالبية، أو رمز للسياسة الأمريكية فيما بين ١٨٦٠ و١٩١٧، ولم يزل الرؤساء الجمهوريين يتملصون من استخدام الكلمة بالمعنى الواسع، وعندما نشر جيمس برايس سنة ١٨٨٨م مؤلفه عن الولايات المتحدة اتخذ له عنواناً: "الكومنولث الأمريكي The American Commonwealth" وبالمثل لم تستخدم كلمة "جمهورية" في الدستور، وفي سنة ١٧٧٦ كان لهذا الكلمة وقع سيئ، ولم تظهر في الدستور الاتحادي، ولم يضمن هذا الدستور لكل ولاية شكلاً جمهورياً من الحكومة، وقد أصبحت الإشارة إلى الولايات المتحدة كجمهورية في بعض الأوراق الرسمية والديبلوماسية عرفاً أو عادة. ولكن اللقب الرسمي للدولة لا يزال "الولايات المتحدة الأمريكية".

وإذا أردنا الحديث بدقة فما من قانون رسمي في البلاد يفترض أن تكون البلاد ديمقراطية أو جمهورية^(١).

فمن هذا الاستقصاء التاريخي الذي كشف عنه "عميد المؤرخين الأمريكيين" يتضح لنا أن الحقيقة كثيراً ما تخالف الظن الشائع أو الوهم المنتشر، وأن أمريكا لم تكن ديمقراطية، أو حتى جمهورية وأن ذلك الوضع إذا كان قد وجد قبل ظهور الرأسمالية بتكتلها وتركزها، فأحر به يستشري ويغلظ بعد أن استفحلت الرأسمالية وبسطت سلطانها كما لم يبسط من قبل في عهد من العهود أو بلد من البلاد.

والواقع أن أمريكا تسير في طريق الفاشية مسرعة دون أن تلاحظ ذلك أو تعني به إذا كانت قد لحظته.

آخر الدواء... الحرب :

على أن الركن الاقتصادي المميز للفاشية وهو تركيز الإنتاج في المعدات الحربية، وجعل الاقتصاد بأسره حربياً، هذا الركن قد تحقق تقريباً في الولايات المتحدة، وإذا لم يكن قد تحقق تماماً، فإن تتبع ميزانية التسليح يظهر لنا أن تحقيقه يسير حثيثاً.

ففي سنة ١٩٤٠م، قبل دخول أمريكا الحرب كانت مخصصات التسليح تعادل ١,٥٤٦ مليون دولار، ولكنها في سنة ١٩٤٦م أي بعد انتهاء الحرب بلغت ١٢٠٠٠ مليون دولار.

ويتحدث مؤلف الأزمة المقبلة عن دلالة هذا الرقم بالنسبة للاقتصاد الأمريكي :

"في أعظم سنوات الرواج قبل أزمة ١٩٢٩م كانت جملة صادرات أمريكا من السلع حوالي ٥٠٠٠ مليون دولار، وقدرت وزارة التجارة أنه بواسطة العمالة الكاملة يمكن أن يصعد هذا المبلغ إلى ٧٠٠٠ مليون، وعلى هذا تزيد الميزانية الحربية التي تبلغ ١٢ مليار بكثير عن مجموع الصادرات في أحسن سني الرخاء التي وصلتها أوقات السلم".

وقد كان هذا سنة ١٩٤٦م، وبعد عشر سنوات من هذا التاريخ يصور وزير المالية الأمريكية السيد جورج م. همفري عبء التسليح الملقى على عاتق أمريكا فيقول :

(١) كتاب "الجمهورية" تأليف شارلس أ. بيرد، (ص ٥٥).

"إذا كان لدينا ثمانية أشخاص فإن سبعة منهم يعملون في إنتاج السلع الاستهلاكية أو الإنتاجية، أما الرجل الثامن، فإنه يكسب طوال يومه ويتقاضى أجرًا كاملاً لإنتاج سلع لا تصلح إلا للحرب، وسرعان ما تصبح قديمة متخلفة لا قيمة لها، فإن قاذفة قنابل طراز ب ٥٢ أو عربة مدرعة.. الخ، تصبح متخلفة في وقت قصير نسبيًا.

لقد أنفقت الولايات المتحدة هذا العام ٤٠,٨٠٠ مليون دولار (٤,٢٨٠ مليون جنيه مصري)^(١)، فضلاً عن ٤,٢٠٠ مليون دولار، (حوالي ١,٧٤٠ مليون جنيه مصري) للدول الأخرى لتعزيز دفاعها ضد العدوان الشيوعي، وهذا كله، وأكثر منه، خسارة اقتصادية للولايات المتحدة، فليست النقود وحدها هي التي تنفق، ولكن القوات المسلحة تحتجز احتجازاً تاماً فريقاً من العمال المهرة، ولولا ذلك لساهموا في الإنتاج السلمي.

فعند ما تمس الحاجة إلى العمل في الاقتصاد المدني تكون الولايات المتحدة مجبرة على أن تبقى ٢,٧٠٠,٠٠٠ تحت السلاح، وهذا بخلاف الرجل الثامن - العامل الذي يكرس كل وقته للإنتاج الحربي.

"ولحسن الحظ" فإن نفقات الدفاع ليست إلا عُشر مجموع دخل الولايات المتحدة السنوي، ولكن تكاليف الدفاع زائداً المساعدات الخارجية مدة السنوات العشرة الماضية قد أوصلت الدين الأهلي إلى ٢٧٦,٠٠٠ مليون دولار (٩٦,٦٠٠ مليون جنيه) ودولار من كل ١٣ دولار من الضرائب يذهب لدفع فائدة لهذا الدين.

ولو لم يكن من الضروري للولايات المتحدة أن تنفق هذا القدر على أمنها الأهلي بما فيه ١٠٣,٠٠٠ مليون دولار (حوالي ٣٦,٠٥٠ مليون جنيه) على المساعدات الخارجية لانخفضت الضرائب على المواطن الأمريكي، ولما كان هناك دين أهلي أو مستوى معيشة غال^(٢).

إن هذه الزيادة في ميزانية التسليح من ١,٥٤٦ مليون دولار سنة ١٩٤٠م إلى ٤,٠٨٠ مليون سنة ١٩٥٦م، أي بزيادة ثلاثين ضعفاً مستوعبة لعشر الدخل القومي لتوضح لنا السرعة التي تسير بها الفاشية في أمريكا وتخضع اقتصادها للأغراض الحربية.

وقد نبه مؤلف الأزمة المقبلة الأذهان إلى خطرين جديدين في هذه الناحية.. أولاهما : أن التقدم الحثيث في فنية التسليح قد جعل الصناعات الحربية تمتد إلى مجال يُظن أنه غير متصل بصناعات التسليح، ويمكن اتخاذ تفجير الذرة، وما سيتلوها مثالا طيباً لذلك، إذ مد هذا التطور مجال التسليح إلى كافة الصناعات الكيماوية والطبيعية بحيث أصبحت أخطر الأسلحة تصنع أولاً في دور الأبحاث والمعامل البريئة المظهر.

وحتى الطائرات والسفن والعربات هذه كلها معدات يمكن أن يوجه إنتاجها للحرب بدلاً من السلم بتعديل بسيط في مصانعها.. لا يلحظه الشعب والخطر الثاني مبني على الخطر الأول، وذلك أن اضمحلال المظهر العسكري للاقتصاد الحربي الحديث لن يجعل مقاومة الشعب الأمريكي إذا كانت هذه المقاومة موجودة، تحس به، أو تنهياً لمكافحته وسيكون الاقتصاد الحربي الجديد ممكناً دون الاحتفاظ بالجيش الجبارة وقت السلم أو تجنيد الشعب أو المثالية الهستيرية عن الجندي ورسالته، ففي ظل هذا الاقتصاد الحربي ستمضي الأغلبية العظمى من الناس في أعمالها التي تمارسها وقت السلم دون تدخل^(٣).

أما تقدير قيمة هذه الميزانية الحربية في صد عادية الأزمة أو مقاومة البطالة، ومدى خطرها على السلام أو تهديدها للأمن فذلك ما يقول عنه مؤلف الأزمة المقبلة :

(١) "هذا بالطبع في الأيام القديمة، عندما كان الجنيه يعادل ثلاثة دولارات تقريباً، (ملاحظة زائدة لطبعة المختار).

(٢) "الثن الباهظ للأمان" من النشرة ٣٥٧ مصر وأمريكا (١٩٥٧/٢/١١) التي تصدرها إدارة الاستعلامات الأمريكية بالقاهرة.

(٣) الأزمة المقبلة (ص ١٨٥-١٩٦).

"إن هذا الشطر من الاقتصاد الحربي بملايينه الأتني عشر ألف^(١) سيكون موجودًا قبل نشوب الأزمة المقبلة، وسيظل إلى حد كبير محصنًا ضدها، وسيذهب أثر هذه الحصانة إلى ما وراء هذه الأرقام، إذ أن الإنتاج الحربي يمس صناعات كثيرة ويوجد أسواقًا لها، وستجد هذه الصناعات في ذلك درعًا تحتمي وراءه من آثار الأزمة، وسيؤثر استمرار العمال الذين يعملون في هذه الناحية وبالتالي استمرار أجورهم في إيجاد الطلب الذي سيحتمى إلى حد كبير السلع الاستهلاكية من عدوان الأزمة وهكذا لن يقتصر إنقاذ سوق العمل على توظيف ملايين العمال في الإنتاج الحربي، ولكنه سيضم أيضًا ملايين أخرى تتصل بهم، وسيكون أثر التسليح أعظم مما تشير أرقامه المجردة وحدها.

ومع ضخامة هذا البرنامج للتسليح، وما سيوجده من ظروف مواتية مباشرة وغير مباشرة، فإنه لن يستطيع إيجاد العامل المكافئ لمقاومة آثار أزمة قاسية كأزمة ١٩٢٩م، ففي هذه الأزمة، والسنين التي تلتها هبط الإنتاج الأمريكي إلى قرابة النصف، ولم يكن هذا الهبوط في الأثمان، ولكن في الكميات المنتجة، فإذا هبط الإنتاج في الأزمة المقبلة إلى الثلث فحسب، فلن تستطيع ميزانية حربية تبلغ ١٢ مليار دولار أن تملأ الهوة^(٢).

والخطر الذي يخشى منه في هذه الحالة أن يعظم الضغط على الحكومة لزيادة الإنتاج الحربي والميزانية الحربية حتى تكون نهاية هذه الزيادة أخيرًا إيجاد اقتصاد حربي وسياسة رباط، وسينقلب هذا إلى أن يكون مصدرًا من المصادر التي تقاوم خطر الحرب.

وعندما تقلد هتلر أزمة الحكم، اعتقدت الدوائر اليسارية الأوروبية أن ليس أمام ألمانيا النازية إلا أن تختار أحد شرين: الأزمة الاقتصادية أو الحرب، وقد أظهر التاريخ صدق حدسهم، فبعد ستة سنوات ونصف من الاقتصاد الحربي والرباط الألماني انحسرت البطالة، بل ومست الحاجة إلى عمال في شتاء ١٩٣٩/٣٨م ولكن ثمن العملية كان الحرب، فهل تكرر الحالة نفسها في الولايات المتحدة؟

ليس هذا الخطر ملحوظًا اليوم، فإن تأخير إشباع الحاجات الاستهلاكية، وتأجيل الاستثمارات وكذلك استمرار برنامج التسليح يجعل الاقتصاد الأمريكي يزدهر لفترة دون أن يعتمد بالصفة الأساسية على التسليح.

لكن ماذا سيحدث عندما تثمر العوامل المؤدية إلى الأزمة آثارها الكاملة؟ ماذا سيحدث إذا كانت العناصر الاحتكارية والرأسمالية والرجعية في هذه الفترة من القوة بحيث تمنع الحكومة من اتخاذ التدابير الواقية من الأزمة؟ وماذا سيحدث عندما ترى هذه العناصر نفسها أن الوقوف موقفًا سلبيًا وقت الأزمة سيؤدي إلى تقوية منذرة للنجاح اليساري التقدمي..؟

لا يوجد في هذه الحالة سوى احتمال واحد مرجح ذلك هو وضع برنامج إيجابي في شكل امتداد وتوسيع التسليح والاقتصاد الحربي وبعبارة أخرى فسبحاولون تقادي آثار الأزمة بتحويل الاستعداد الحربي الأمريكي إلى سياسة اقتصاد حربي ورباط.

أما السؤال عما يدفع الاحتكاريين والرأسماليين والعناصر لرجعية في الولايات المتحدة إلى تفضيل امتداد الجانب الحربي حتى ولو أدى ذلك إلى وجود اقتصاد حربي وحالة رباط على قبول تدخل الدولة وتصفيتهما للأزمة بالطرق الحاسمة فإن الإجابة سهلة: إن تقوية الجانب الحربي والعسكري سيقوى أو سيزيد هيمنتهم ونفوذهم بينما أي تقوية للتدابير المقاومة للأزمة بواسطة الدولة ستعني إضعافهم، ومن أجل هذا لن يترددوا في

(١) كما كان الحال سنة ١٩٤٦م عند صدور الكتاب.

(٢) ولكن ميزانية التسليح ارتفعت إلى أكثر من ٤٠ ملياراً، وبذلك تحصن الاقتصاد الأمريكي ضد البطالة، ولكن على حساب الخطر الذي أشار إليه الكاتب في الفقرة التالية.

تفضيل الحل الأول، وسيبررون سياستهم بمبررات أخرى كأن لا يتكرر عدم استعداد الولايات المتحدة للحرب وقت السلام كما حدث قبل الحرب الثانية أو يلمسون الأوتار الحساسة والمعاني القومية، و يدعون أن أغراضهم هي إعلاء شأن السياسة الخارجية الأمريكية.

وهكذا تدفع العناصر الرأسمالية الولايات المتحدة، ومن ورائها عالم الرأسمالية بأسره، إلى أن تلجأ إلى الاقتصاد الحربي كطريقة لعلاج الأزمة والبطالة، وليس وراء الاستعداد الحربي إلا الحرب، وفي النهاية لا نجد الرأسمالية الحديثة تختلف عن الرأسمالية القديمة إلا في أن الثانية كانت تشعل الحروب بحثاً عن الأسواق واحتكاراً للمواد الخام، وأن الأولى تضطر إلى الحرب فراراً من زيادة الإنتاج في المواد الاستهلاكية وما تستتبعه هذه الزيادة من بطالة وأزمة، وهرباً من الأخذ بالأساليب الاشتراكية في الإنتاج والتوزيع.

حقاً إن الحرب قد ظهرت قبل الرأسمالية وقد يكون لها أسباب أخرى غير الأسباب المادية والاقتصادية بأسرها، ولكن من المسلم به أن الرأسمالية قد أضربت أوراها، وجعلتها لازمة لا تستغني عنها في عهدها الأول عهد النشأة والتكوين، وفي عهدها الحاضر عهد الازدهار والنجاح، وعندما كثر لوم بعض الكتاب البريطانيين للشعب الألماني واتهامه بأنه محرض على الحرب الأخيرة، مشترك فيها مستحق لذلك للعقاب، قدم مؤرخ بريطاني^(١) وضابط إلى الشعب البريطاني هذا الجدول الذي يوضح عدد الحروب التي أشعلها كل شعب ومدة هذه الحروب في القرن التاسع عشر "من ١٨١٥ إلى ١٩١٥م".

مدتها الإجمالية بالسنة	عدد الحروب	
٦٤	٣٧	بريطانيا
٥٨	١٧	فرنسا
٢٨	١٣	روسيا
١٤	٩	إيطاليا
١٠	٦	ألمانيا
١١	٥	الولايات الأمريكية
٦	٣	اليابان

وكتب ضابط بريطاني آخر^(٢)

"أما عن العدوان، فإن السنين من ١٨٧٠م إلى ١٨٩٢م وحدها تعادل عهد جنكيزخان، وفيما بين ١٨٧٠م إلى ١٩٠٠م ضمت بريطانيا ٤,٧٥٤,٠٠٠ ميلاً مربعاً من الأراضي، وفيما بين ١٨٨٤ ضمت فرنسا ٣,٥٨٣,٠٠٠ ميلاً، بينما لم تستطع ألمانيا في السنين نفسها إلا أن تضم ١,٠٢٦,٢٢٠ ميلاً مربعاً".

على أن الأمر قد يكون أسوأ من ذلك، أسوأ من أن تكون الحرب ضرورة بغیضة لا بد منها للتخلص من ركاب الإنتاج الحربي، فمن الممكن جداً أن ينظر المجتمع الرأسمالي إلى الحرب كأكبر عملية للإنتاج والاستهلاكية وأعظم تجسيد للمضمون الرأسمالي، وقد يجعل الخواء والمادية والفقر في المعنويات الذي يسود المجتمع الرأسمالي، للحرب سحراً خاصاً، وهي بعد تتفق مع الطابع الرأسمالي في المغامرة والقسوة والعنف

(١) قرن من الحروب ١٨١٥م - ١٩١٥ بقلم الكابتن س و ستيفينز.

A Century of War 1815 by Capt. E.O.C Stephens.

(٢) ميچور جنرال. ج. س. فولر "الحرب والحضارة الغربية"

Major General J.F.C. Fuller, War and Western Ciuilisation.

والأثرة والأناية، فالمجتمع الرأسمالي قريب إلى الحرب قبل أن تدهمه الأزمة والبطالة، فإذا دهمته بويلاتها، فليس لنا أن نعجب قط إذا ربح بالحرب، ورأى فيها مخلصاً، وليس لنا أن نعجب إذا دخل المتعطل البائس الحرب بالروح نفسها التي كان يدخل بها "الجلاديتور"^(١) ساحة الملعب إذا قتل استراح، وإذا انتصر ظفر، وقد لاحظت إحدى السيدات المشهورات في المجتمع الأمريكي السيدة لوس "لقد اجتازت أمريكا حربين عالميتين، ولكن الذكريات التي خلفتها لها أقل مرارة بكثير من أزمة سنة ١٩٣٠م، هذه الفترة اللعينة التي أصبح العاطلون عن العمل فيها يبيعون التفاح في الشوارع، إن شعبنا لا يريد الأزمة، ولا الحرب، ولكنه لو فضل بينهما لفضل الحرب على الأزمة".

وكما يقولون قطعت جهيزة قول كل خطيب وأغننتنا بكلمتها عن الحديث.

خاتمة

رأينا أن الأزمة والبطالة إنما تأتيان من طبيعة النظام الرأسمالي حيث تنتظم حرية بالفرضي أشبه دعائم الاقتصاد الثلاثة الإنتاج، والاستهلاك والواسطة بينهما : النقود.

ورأينا - من ناحية أخرى - أن أي محاولة لإيجاد نوع من التنسيق والانسجام والتقارب بين هذه الثلاثة هي محاولة محكوم عليها بالفشل ما ظل المجتمع الرأسمالي رأسمالياً، ليس فحسب لأن هذا التنظيم سيدمر أسس الحرية التي هي قاعدة الرأسمالية، ولكن، لأنه أيضاً سيطيح، أو يضائل على الأقل، بالشيء الوحيد الذي من أجله - ومن أجله وحده - يعمل الرأسماليون.. ألا وهو الربح.

ذلك أن مشكلة الرأسمالية الناتجة من هذه الفوضى هي أنه عندما يقل الاستهلاك عن الإنتاج يكسد التوزيع، وتقل الأرباح، ويهبط معدل فائدة الاستثمار، ولكن انتظام الاستهلاك مع الإنتاج يقضي على الفوائض التي يحتجزها الرأسماليون من الإنتاج ولا يعرضونها للاستهلاك، وهي الأرباح التي يعاد استثمارها كرؤوس أموال أو يحتفظ بها في شكل احتياطات أو اكتناز.

ومن هنا نفهم سر ارتباط الحرية بالرأسمالية واعتبارها روح الرأسمالية وجوهرها، ونعرف أن وله الرأسماليين بالحرية ليس غراماً بالمبادئ - وإنما هو غرام بالأرقام.. أرقام الأرباح..

ومعنى هذا أن الأزمة والبطالة في الرأسمالية ضربة لازب لا خلاص منها، ولا مفر عنهما، لأنها متأنيان من طبيعة الرأسمالية وروحها وهدفها.

ولكن أخطار الأزمة والبطالة على المجتمع الرأسمالي تختلف فنحن عندما نتكلم عن الرأسمالية فإننا نتكلم عن المذهب والنظرية ولكننا عندما نريد أن نطبق هذا الكلام يجب علينا أن لا نعجب إذا اختلف آثار التطبيق في مجتمع عنها في مجتمع آخر.. وقد تعجل كارل ماركس ركب التطور، وضيق من سعة الاحتمالات فرأى أن الأزمة والبطالة قد تفاقمتا في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة بحيث أصبحت خطراً داهماً يهددها بالدمار العاجل، وجاراه في ذلك صاحبه وزميله فردريك انجلز، فمن يقرأ مقدمته للطبعة الإنجليزية من كتاب "رأس المال" التي صدرت سنة ١٨٦٦م يظن أن المجتمعات الرأسمالية الأوروبية تقف على شفا جرف هاو لن يلبث أن يسقط بها

(١) المسايفوني والعبيد الذين كانوا يمرنون على القتال في الملاعب العامة حتى الموت في روما.

في هوة الماضي حيث تنوى الرأسمالية مع ركام المبادئ والنظم الهاوية والمنقرضة في حين أن الرأسمالية لم تكن قد بلغت في هذه المجتمعات نفسها أوجها، وتام نضجها. وكانت في بلاد أخرى تبدأ حياة ازدهرت ازدهارًا لم تبلغه قط في بلادها الأوروبية، وعندما بلغت الرأسمالية في تلك البلاد - أمريكا - الأوج، فإنها لا تزال تدرج في بلاد أخرى، وفي مثل هذه البلاد لا تبلغ المتناقضات الرأسمالية النقطة الحرجة أو الدرجة الخطرة وإن كان من المسلم به أن هذه البلاد لن تنتظر حتى تصلى بنار هذه المتناقضات، وأنها ستستفيد من تجارب الأمم المتقدمة عليها والسابقة لها، فتختصر الطريق، وتكفي نفسها مؤونة التجربة الفاسية، المهم في هذا كله هو أن علينا، عندما نقرر حتمية الأزمت والبطالة في المجتمع الرأسمالي، وأثارها السيئة عليه أن نضع في حسابنا كذلك أن الرأسماليين لا يسكتون أمام هذه الآثار، لأنهم لو سكتوا عليها لتفاقت حتى تقتلعهم ونظامهم اقتلاعًا، فهم يحاولون إصلاح نقائصها، وهم كما وضحنا لا يصلون إلى إصلاح جذري أو أصلي، بمعنى أنهم لا يستطيعون استئصال الداء لأن الداء كما وضحنا يسري في الرأسمالية مسرى الدم وبلوث ميكروبه جسمها كله، ولكنهم مع ذلك يصلون إلى توهين شره، وتخفيف أثره، فالعامل البريطاني المتعطل يأخذ إعانة قد تفوق الأجر الأساسي للعامل المشتغل بلاد أخرى، وقد أهد الكتاب اليساريين أن العامل الأمريكي حتى في فترة بطالته يستطيع أن يحيا في مستوى أرفع من مستوى العامل في الاتحاد السوفيتي حاليًا وهو مثال لما يمكن أن يصل إليه المجتمع الرأسمالي لعلاج نقيصته، فإن تقاضي هذه الإعانة الضخمة لن يجرّد العمال من سخيمتهم ولكنه كذلك سيحول دون أن تصل هذه السخيمة إلى حد الجوع الكافر الذي يدفع إلى الثورة العاتية التي لا تبقى ولا تذر وسيحول كذلك دون أن يصل الإحساس بعجز النظام ونقصه إلى درجة العقم والكلالة واليأس.

بهذه الطرق وأمثالها تمد الرأسمالية في حبل حياتها، ولن تأتي نهايتها إلا بعد ملاحظة مرة تستفرغ فيها كل حيلها وألاعيبها ولو افترضنا أنها كلما تقدمت خطوتين تراجعت ثلاثة لظل أمامها أمد طويل حتى يتم انسحابها من المسرح نهائيًا ولكن أغلب الظن أن نهايتها لن تكون انسحابًا تامًا، كما لن تكون الانفجار المروع الذي يتصوره الماركسيون التقليديون، والذي تتسبب فيه فداحة المتناقضات وثورة الجماهير الحانقة الساخطة، ولكنها ستكون مزيجًا من هذا وذلك أو بين هذا وذلك بمعنى أنها بعد أن يتكرر دخولها للطرق ويتكرر وجودها لهذه الطرق مسدودة لا توصل إلى العلاج ستقوم الجماهير بالإجهاز عليها وقد يتم هذا الإجهاز دون ثورة على الإطلاق لأن ما جعل الثورة في شكلها الشامل العنيف ضرورة في النظرية الماركسية هو إسقاطها لما أشرنا إليه من المرونة التي تفل شدتها، وتكسر حدتها، وسيكون دور الأزمة والبطالة في ذلك دور استنزاف دماء الرأسمالية، وحيويتها، وتشويه سمعتها حتى يطرحها الناس في النهاية، مللا ويأسًا واحتقارًا.